جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

بعنوان

تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي

إعداد الطالب:

خالد غريبي

إشراف الأستاذة:

د. ليلى لعجال

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
فتحي معيفي	أستاذ محاضر قسم –أ–	رئيسا
ليلى لعجال	أستاذ محاضر قسم –أ–	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر قسم –ب–	ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

بعنوان

تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي

إعداد الطالب:

خالد غريبي

إشراف الأستاذة:

د. ليلى لعجال

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
فتحي معيفي	أستاذ محاضر قسم –أ–	رئيسا
ليلى لعجال	أستاذ محاضر قسم –أ–	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر قسم –أ–	ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

﴿طه: 114﴾

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله كثيرا الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع ونرجوا أن يكون مرجعا ينتفع به.

وفي هذا المقام أتقدم بالشكر إلى الأستاذة الدكتورة "ليلى لعجال" التي منحتني ثقتها وتولت قبولها مهمة الإشراف رغم إنشغالاتها العلمية، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على حبها وتقديرها للعمل، فلها خالص الإمتنان والتقدير والعرفان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم : الدكتور فتحي معيفي رئيسا، والدكتورة رقية بلقاسمي مناقشا وممتحنا

لا أنسى أيضا الأساتذة الذين رافقوني في مشواري الجامعي بكل جهد وتواضع وتيسير

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل لكافة أساتذة جامعة تبسة ونخص بالذكر قسم العلوم السياسية

كما أخص بالذكر الدكتور يوسف أزروال والذي كان بمثابة الأستاذ والاخ والقدوة

دون أن أنسى الطاقم الإداري بجامعة تبسة

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

وفي الأخير جاز الله الجميع خير الجزاء وشرح صدورهم للعلم وأنار بصائرهم به.

مقدمة

التمهيد

يزداد اهتمام معظم دول العالم بموضوع الأمن الغذائي يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية تمنعها من تحقيق هذا البعد الامني المحوري، وتتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الانتاجية في ميادين الانشطة الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى مستوى استغلال الموارد المتاحة وانخفاض مستوى تطور التكنولوجيا وانتشار البطالة والتغيرات المناخية والتبعية للعالم الخارجي وغيرها من الأزمات الأخرى، إذ يعاني حوالي مليار شخص من أزمة الجوع حول العالم، حيث ارتفع الحجم بما يقارب 90 مليون فرد بعد الحرب الروسية الأوكرانية مقارنة بالوضع قبلها، وتضم قارة إفريقيا أكثر الدول المتضررة من نقص أو انعدام الأمن الغذائي، لذلك فقد أصبح يشكل البحث في موضوع الأمن الغذائي في إفريقيا ضرورة علمية وعملية ملحة بالنظر إلى الواقع الذي تعيشه المنطقة على المستوى الغذائي والذي يمنعها من أي محاولة للتقدم والتطور. وما يثير الكثير من التساؤلات والاستفهامات تلك الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تحتوي عليها المنطقة والتي لم تستطع الاستثمار فيها والاستفادة منها للوصول إلى ما يعرف بالاكتفاء والأمن الغذائي، فهذا الواقع الغذائي في إفريقيا إنما جاء محصلة لمجموعة من العوامل الطبيعية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في تردي الوضع فيها، وهو ما انعكس بدوره على مختلف المجالات، وكانت الحرب الروسية–الأوكرانية –والتي بدأت في شهر فيفري من سنة 2022– من بين الاسباب التي فاقمت مشكل انعدام الأمن الغذائي، باعتبار أنها أزمة لم ولن تكون محدودة الأثر بل ستتعدى لتصل إلى الكثير من الدول، خاصة عندما يكون أطرافها الرئيسيين عبارة عن دول كبرى ذات ثقل استراتيجي واقتصادي إقليميا وعالميا، حيث تعاني معظم دول القارة من التبعية لروسيا وأوكرانيا، إذ يعتبران من أكبر الدول المصدرة للحبوب والذرة والزيت النباتي والأسمدة وغيرها من المواد الأساسية في العالم، وجراء تذبذب التمويل وارتفاع الأسعار بفعل

العقوبات المفروضة عليهما، مما أدى إلى صعوبة حصول دول القارة على غذائها، وكذا ارتفاع حاد لأسعار تلك المواد.

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته؛ من أهمية الموضوع "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الافريقي" إذ يعتبر موضوع الساعة، بالإضافة الى أن الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في معظم دول القارة الافريقية، من أجل الوفاء بحاجات السكان، وخاصة من دولتي روسيا وأوكرانيا واللذين يعتبران من أكبر مصدري الحبوب والاسمدة والذرة والزيت النباتي وغيرها من المواد التغذوية في العالم عموما وافريقيا خصوصا، إذ تعتبر الحرب القائمة بينهما بالإضافة الى العقوبات المفروضة على روسيا –من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، والحصار المفروض على أوكرانيا من طرف روسيا– شكلت مصدر تهديد أمام محاولة تحقيق دول القارة الافريقية لأمنها الغذائي.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع اعتمادا على **مبررات ذاتية** تمثلت في:

- اهتمام المرء بالتطورات والمستجدات الحاصلة على المستوى الدولي، خصوصا بعد بروز مصادر تهديد جديدة للأمن الغذائي جراء الحروب والتغيرات المناخية والفقر وغيرها؛
- الرغبة في البحث في هذا الموضوع، لمعرفة الوضع التغذوي لدول القارة الافريقية وربطه بمجال التخصص حيث تتناول المذكرة موضوع يمس الحياة الشخصية لكل فرد، بما في ذلك صاحب المذكرة ذاته، فكل واحد منا أصبح مهددا في أمنه الغذائي واستقراره، كوننا ننتمي الى نفس القارة ومن بين الدول الاكثر ارتباطا بالخارج في تحقيق امنها الغذائي خاصة من روسيا وأوكرانيا، باعتباره قطاع استراتيجي؛

- الضغوط الخارجية التي تعيشها الدول الافريقية من اجل تحقيق الامن الغذائي، من جراء التحولات الطارئة على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى ظهور الضغوط الداخلية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد الاساسية، والناتجة بدورها أساسا عن المشكلات التي تعاني منها دول القارة كالتبعية والتغيرات المناخية وهشاشة اقتصاداتها وعدم الاستقرار السياسي، والتي تحتاج لتسليط الضوء عليها لمحاولة معرفة الاجراءات المحلية والاقليمية المتكاملة التي اتبعت للخروج من الأزمة.

بالإضافة إلى المبررات الذاتية، هناك **مبررات موضوعية** أهمها:

- واقع الأمن الغذائي في الدول الافريقية، والامكانيات التي تتوفر عليها هذه الدول من أجل توفير غذائها؛
- معرفة مواطن الضعف التي تحول دون تحقيق دول القارة الافريقية لأمنها الغذائي؛
- تسليط الضوء على مكانة اقتصاد دولتي روسيا وأوكرانيا عالميا
- محاولة إبراز علاقة وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الافريقي؛
- معرفة مختلف الاجراءات والمشاريع المتخذة من قبل حكومات دول القارة والمنظمات الإنسانية والدولية لمجابهة الازمة والتهيؤ للمستقبل.

أهداف الدراسة:

إن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- الإلمام بالجوانب الهامة للإطار المفاهيمي للأمن الغذائي كبعد من أبعاد الأمن الانساني؛
- الوقوف على واقع الأمن الغذائي الافريقي، الإمكانيات والمعوقات؛
- معرفة تبعات الحرب الروسية الاوكرانية على اقتصاد الدولتين وكذا العالم، باعتبار أن قارة افريقيا ليست بمعزل عن اقتصاد العالم كونها محرك أساسي له سواء كمستهلك (سوق) أو العكس؛
- محاولة إبراز العلاقة بين الأمن الغذائي الافريقي ودولتي روسيا وأوكرانيا؛

- الوقوف على الانعكاسات التي نتجت جراء الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الافريقي؛
- مدى مساهمة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل مجابهة أزمة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الأكثر تضررا عبر القارة السمراء، جراء الحرب على أوكرانيا. ومدى فعالية هذه المبادرات.

الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة موضوع المذكرة "الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الغذائي الإفريقي"، وذلك راجع إلى أن الحرب لم يمر على اندلاعها سوى خمسة عشرة شهرا ولا تزال قائمة لحد الساعة، فقد انحصرت الدراسات السابقة على جزء فقط من مجال الدراسة وهو "الأمن الغذائي الافريقي" وهي كالتالي:

- سلام سميرة، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون تخصص: القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.
- هندي غاندي سليمان، أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياسي في روسيا، أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، سوريا: جامعة دمشق، 2017.
- ريم قصوري، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير شعبة اقتصاد التنمية بعنوان: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر– للسنة الجامعية: 2011–2012.
- علي حسني، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2016.

إن كل ما سبق قوله يدفعنا في نهاية المطاف إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية:

- **ما مدى تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي الافريقي؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هو واقع الأمن الغذائي الافريقي؟
- ما طبيعة الاقتصاد الروسي وكذا الأوكراني؟ وما هي مكانتهما عالميا؟
- كيف انعكست الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؟
- ما هي التأثيرات المترتبة عن الحرب على الأمن الغذائي الافريقي؟
- كيف تعاملت مختلف الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية مع مشكلة الجوع وانعدام الغذاء بالمناطق المتضررة عبر القارة الافريقية؟

الفرضية:

تفترض من خلال هذه الدراسة أن هنالك عالقة طردية بين استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا وتأثر الأمن الغذائي في القارة الإفريقية.

ف **كلما استمرت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا كلما زاد تأثر الأمن الغذائي في القارة الإفريقية.**

المناهج:

للوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكالية وإعطاء التفاسير وإثبات صحة الفرضية، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، كما استخدمنا المنهج التاريخي لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة ومعرفة جذورها، أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث الذي يدرس أثر اقتصادي فهي الجداول الصادرة عن منظمات ومراكز بحوث وصندوق النقد الدولي، وذلك لتوضيح الخلفية العلمية لهذه الدراسة.

تبرير الخطة:

تم الاعتماد في تقسيم خطة العمل على ثلاثة فصول مع مقدمة في أول البحث أبرزنا من خلالها أهم الجوانب المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، وخاتمة في نهايته تلخص أهم النتائج المتوصل إليها، وذلك على النحو التالي:

لقد قسم الفصل الأول والمخصص للأمن الغذائي في الدول الافريقية إلى مبحثين، أولهما تناول ماهية الأمن الغذائي، أما المبحث الثاني فتناولنا من خلاله دراسة واقع الأمن الغذائي في القارة الافريقية قبل الحرب على أوكرانيا، ومشكلة انعدامه في مختلف أقاليم القارة، كما قسم الفصل الثاني والمخصص للأزمة الروسية- الأوكرانية ومكانة اقتصاد الدولتين إلى ثلاثة مباحث أولهم تعرضنا فيه إلى الاسباب المؤدية للحرب، وأهمية أوكرانيا الجيوسياسية، أما الثاني فكان بخصوص طبيعة اقتصاد دولتي روسيا وأوكرانيا، ومكانتهما عالميا، ومبحث ثالث تناول الآثار المترتبة عن الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى فصل ثالث بخصوص انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي الافريقي وتناول ثلاثة مباحث متتالية كما يلي، تأثير الحرب على الأمن الغذائي العالمي وكذا انعكاساتها على الأمن الغذائي الافريقي وثالث حول الإجراءات المتبعة لمجابهة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا بسبب الحرب على أوكرانيا.

الفصل الأول:
الأمن الغذائي في الدول الإفريقية

تمثل قضية الأمن الغذائي على مستوى العالم واحدة من القضايا التي تجسد غياب العدالة بين بني البشر، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وذلك نظرا للفارق الكبير جدا بين البلدان المتقدمة لما تتوافر بها من أغذية وتحقيق الإكتفاء، والبلدان النامية وخاصة بلدان إفريقيا، حيث تكتسي قضية الأمن الغذائي على الصعيد الافريقي بعدا خاصا، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصراع من أجل نهب الثروات، فضلا عن الأسباب الطبيعية من انتشار ظاهرتي التصحر والجفاف، وكذا بفعل التبعية للدول المنتجة، ومن خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على ماهية الأمن الغذائي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني وكذا واقع الامن الغذائي الافريقي قبل الحرب على أوكرانيا بالإضافة إلى الأسباب التي حالت دون تحقيقه والآثار المترتبة عن انعدامه في القارة.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني

يعتبر الأمن الغذائي من المواضيع الرئيسية التي يسعى صناع القرار لتحقيقها، وذلك راجع لما له من أهمية ودور في الحفاظ على استقرار دولهم في جميع الميادين، باعتباره بعد من أبعاد الأمن الإنساني، حيث تعتبر حقوق واحتياجات الانسان المختلفة في صميم اهتمامات هذا الأخير بغض النظر عن خلفياتهم الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الجنسية، وسوف نركز فيما يلي على الأمن الغذائي كونه أهم بعد في حياة الافراد والمجتمعات وكذا الدول، مع محاولة تبيان علاقته بالدول الافريقية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

يعتبر ظهور مفهوم الأمن الإنساني تطورا في مفهوم الأمن، حيث بنهاية الحرب الباردة ظهرت خطابات تدعو إلى أنسنة الأمن، نتيجة تحولات على مستوى التهديدات التي أصبحت ماسة أكثر بحياة الناس. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أول من تعرض لمفهوم الأمن الإنساني عام 1994 ليشيع استعماله فيما بعد، إلا أن المفهوم لم يأخذ أبعاده المعقدة والمختلفة إلا مع تقرير لجنة الأمن الإنساني الصادر عام 2003.

ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الأمن الإنساني، بأنه "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"، أما لجنة الأمن الإنساني وهي لجنة مستقلة أنشأت في إطار الأمم المتحدة باقتراح ودعم من اليابان عام 2001، وفي تقريرها الصادر عام 2003 تحت عنوان "الأمن الإنساني الآن"، فقد عرفت الأمن الإنساني على أنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز الحريات وتلبي حاجات جميع البشر بطرق تعزز الحريات وتلبي حاجات البشر، الأمن الإنساني يعني حماية الحريات الأساسية التي هي جوهر الحياة، وهو يعني حماية الناس من التهديدات الحرجة (القاسية) والواسعة الانتشار (على نطاق واسع)"[1].

[1] شمامة خير الدين، محمد لخضر دراغلة، البعد الغذائي للأمن الإنساني، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، العدد 12، جانفي 2018.

يعرف "بول هينبيكر الأمن الإنساني "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي، كما يكمل ولا يحل محل الأمن القومي. من جهته يربط "كانطي باجباي" الأمن الإنساني بالمقدرات المتاحة على اختلاف أنواعها، فيشير إلى أن الأمن الإنساني "مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد في الوقت والنطاق"، وعند هذه النقطة لا يمكن وضع تعريف محدد صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة، ويرى محبوب الحق أن الأمن الإنساني يعني "أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم."

إن الشيء الملاحظ عن التعريفات المقدمة حول الأمن الإنساني من قبل الفقهاء والمختصين، أنها أخذت طابعا تعدديا في تحديدها لمفهوم الأمن الإنساني.

وكنتيجة لما سبق عرضه حول مفهوم الأمن الإنساني، نرى أن هذا الأخير، لا يعني الحفاظ على الحياة وفقط وإنما أيضا الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر، ويعني حماية الحريات الأساسية وحماية الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته وكرامته وبالتالي فإنه مفهوم ديناميكي وليس جامد، يختلف باختلاف المجتمعات.[1]

وللأمن الإنساني سبعة أبعاد والتي لا يمكن إقصاء واحد منها لأنها تضمن مجتمعة وتحرر الإنسان من الخوف ومن الحاجة، وبالتالي تضمن أمن الإنسان في شخصه وعقله ودينه ومجتمعه، وهي:

[1] يوسف أزروال، الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجذور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر)، مجلة الحوار الثقافي، جامعة مستغانم.

- الأمن الاقتصادي؛
- الأمن الغذائي؛
- الأمن الصحي؛
- الأمن البيئي؛
- الأمن الشخصي؛
- الأمن المجتمعي والأمن الإنساني؛

ويوجد أساس هذه الأبعاد في كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لهذا فانه لا يمكن للدولة أن توفرها لوحدها، ما يستلزم التعاون مع المجتمع الدولي لتضمن تحقيقها. والملاحظ أن هناك تشابك بين أبعاد الأمن الإنساني، ويرجع ذلك إلى الارتباط الوثيق بين الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، عبر علاقة تبادلية نفعية، بحيث يؤثر كل بعد في الآخر، فالحقوق السياسية والمدنية بحاجة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه الأخيرة أيضا لا يمكن الانتفاع بها دون وجود حقوق مدنية وسياسية[1].

المطلب الثاني: مفاهيم حول الأمن الغذائي

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في أعقاب أزمة الغذاء العالمية في النصف الاول من السبعينات[2]، وذلك خلال المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974. ويرتبط تحقيق الامن الغذائي بتمتع جميع البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول على الغذاء الكافي والسليم من

[1] سلام سميرة، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون تخصص: القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 46.

[2] محمد سمير مصطفى، "الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد.52، 2010، ص 136-137.

الناحيتين المادية والاقتصادية لحياة صحية، وقدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الكاف.[1]

- **الأمن الغذائي:** هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.[2]
- **تعريف المنظمة العالمية للزراعة والأغذية (FAO):** هو توفير الغذاء سواء بالإنتاج المحلي وبالاستيراد أو بالمساعدات الغذائية.[3]
- **تعريف البنك الدولي:** إمكانية حصول كل الناس في كافة الاوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية.[4]
- **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية.[5]

[1] الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد. 10، جوان 2003، ص 16

[2] محمد رفيق أمين حمدان، "الامن الغذائي نظرية ونظام تطبيق"، دار وائل للنشر الأردن، ط1، 1999، ص 16.

[3] منظمة الاغذية والزراعة FAO، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، المؤتمر العالمي للأغذية، 1996، روما، https://www.fao.org/3/W3613A/W3613A00.htm تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/15 على الساعة 13:21

[4] عزت ملوك قناوي، "الأمن الغذائي العربي". المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 26/25 سبتمبر 2002، ص 03.

[5] "الزراعة والتنمية في الوطن العربي". مجلة جامعة الدول العربية، العددان 1 و2، القاهرة، 2009، ص 16.

- **تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي:** هو القدرة على توفير الإمداد الكافي للغذاء للشعوب.[1]
- **تعريف القانون الجزائري للأمن الغذائي:** عرفه المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 متضمن التوجيه الفلاحي: "الأمن الغذائي هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة الى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة[2] "
- أعطى " باري بوزان Barry Buzan " مفهوم للأمن الغذائي باعتباره:

"العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".[3]

المطلب الثالث: مؤشرات ومستويات الأمن الغذائي

من خلال ما سبق من **المفاهيم** المتعلقة بالأمن الغذائي نستنتج ان لهذا الأخير عدة مؤشرات ومستويات.

الفرع الأول: مؤشرات الأمن الغذائي

يتم الاعتماد على عدة مؤشرات لقياس مستوى الأمن الغذائي في أي دولة، ويمكن تقسيم المؤشرات كما يلي:

[1] لجنة الأمن والغذاء العالمي، الدورة الأولى لجماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة خطوط توجيهية تطوعية، إيطاليا. 2003 www.FAO.org

[2] قانون رقم 08-16، المؤرخ في 03 أوت 2008 متضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص 06.

[3] علي حسني، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2016، ص 18.

أولاً: المؤشرات التقليدية

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي: "نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الاستراتيجية ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع؛

- نسبة قيمة الانتاج الزراعي المحلي إلى الناتج الزراعي المستورد؛
- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛
- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الدخل القومي؛
- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات في الدولة؛
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛
- نسبة مساهمة الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي."[1]

ثانياً: المؤشرات الحديثة

مع تطور مفهوم الأمن الغذائي أصبح من اللازم وضع مؤشرات تتناسب وتغيرات الأمن الغذائي، وهذا ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بأن هناك حاجة إلى قائمة مؤشرات أساسية تمثل مجموعة المتغيرات التي يفترض حاليا أنها الأكثر ارتباطا على نحو وثيق بالأمن الغذائي، لذا تم إدراج مؤشرات إضافية والمتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى بها في مجال استهلاك الأغذية، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمية للأغذية سنة 2000م، وهذه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس الأمن الغذائي وهي تحدد كما يلي:

[1] عائشة نصاب، "إعادة الاعتبار لسكان الارياف: استدامة الأمن الغذائي "(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، 23–24 نوفمبر، 2014.

- **توفير الغذاء:** "يحدد هذا المؤشر عن طريق مجموعة السعرات الحرارية المتوفرة، وتوزيعها على
عدد السكان، وتستعمل منظمة الأغذية والزراعة هذا المقياس في إحصاء نسبة تطور الجوع."
- **مستوى التغذية:** "يحدد على أساس قياسات النم والطبيعي لجسم الانسان لنسبة الوزن بالمقارنة مع الطول، ولا تتوفر هذه المؤشرات إلا عند الأطفال، وتعتمد على الدراسات الصحية للمراحل الأولى لنم والأطفال."[1]
- **المخزون الغذائي:** يمثل المخزون الغذائي الاستراتيجي مكونا رئيسيا في عرض الغذاء، ويعد ضروريا للسلع الغذائية التي يتصف إنتاجها بالموسمية واستهلاكها باستمرارية، والتي تنتج مرة واحدة في السنة، ويعرف على أنه: "سلع غذائية غير محددة يتم الاحتفاظ بكميات منها، تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات، وتكون فائضة عن احتياجات الاسواق الآنية الطبيعية."
- **الحصول على الغذاء:** يقاس على أساس قدرة الأسرة على الحصول على مجموعة من المواد الغذائية، عن طريق الدخل أ وباستعمال وسيلة شرعية أخرى."[2]

إضافة إلى المؤشرات التي تم ذكرها سابقا (المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة) هناك مؤشرات أخرى يستعان بها من أجل قياس الأمن الغذائي، يمكن أن نذكر منها:

- **مؤشر الفجوة الغذائية:** يعبر على مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، ويتم التعبير عن هذا المؤشر من خلال العملية التالية:

الفجوة الغذائية = الاستهلاك – الإنتاج المحلي من الغذاء

- **مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:** تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية، ويمكن استخراجه على الأساس التالي:

[1] جوزيه غرازيانودا سيلفا وآخرون، " برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية " (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012)، ص 154.

[2] فلاح سعيد جبر، "الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي"، مجلة عالم فكر2 (1987)، ص 119.

نسبة الاكتفاء الذاتي = (الانتاج / الاستهلاك)×100[1]

- **مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية:** يستخدم هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق للفجوة الغذائية الفعلية، ويعبر عن هذا المؤشر، كما يلي:

الاعتماد على القروض والواردات والمعونات الغذائية الأجنبية = (كمية المعونات الغذائية / جملة الحاجات الغذائية)×100

- **مؤشر متوسط السعرات الحرارية للفرد التي توصي بها المعايير الدولية:** يمكن قياس هذه الصيغة وفق المعادلة التالية:

"المستوى الغذائي للفرد = المتطلبات الأساسية الفيزيولوجية للطاقة كسعرات حرارية – الاستهلاك الطاقوي الفعلي كسعرات حرارية"[2]

- **مؤشر الناتج المحلي الزراعي:** يعد من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي، وبمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء، فإنخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على القدرة المادية للدولة.[3]

الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح مستويات الأمن الغذائي ما بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل، بحيث تستهدف استراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي ومن أهم هذه المستويات:

[1] السريتي محمد، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000، ص52.

[2] إبراهيم أحمد عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] علي حسني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أولاً: مستوى الكفاف

يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا، كما يتوافق مستوى الكفاف من الغذاء مع مفهوم حد الفقر والذي يعبر عن الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء الذي يتوافق مع الاحتياجات الأساسية، بحيث يعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة.[1]

ثانياً: المستويات الوسط

تبدأ بعد مستويات الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، بحيث تتسم هذه بوجود ظاهرة سوء التغذية وأحدها المستوى المعتاد الذي يقصد به عن نقص البروتين الحيواني، التخلص من ظاهرة سوء التغذية التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية الناتجة.[2]

ثالثاً: المستوى المحتمل

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة في رفع مستوى الغذاء لأفرادها، إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد المستوى المحتمل من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي وهما:

- عرض الغذاء سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

[1] بوعشة مبارك، قيطوني إيمان، "تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاعة الزراعة العضوية في الوطن العربي"، الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي للعالم العربي، المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة سكيكدة، ص 249.

[2] ريم قصوري، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 2012، ص 71.

- طلب الغذاء بحيث أن توفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح زاد المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.[1]

المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي

تتمثل أبعاد الأمن الغذائي فيما يلي:

أولاً: البعد الاقتصادي

إن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية، بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد وسيرورة التنمية الاقتصادية، من خلال تنمية المتطلبات الأساسية من الغذاء يتمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته لأنه الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي والذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقضي بتحديد السياسة الزراعية المستهلة من طرف الدولة، وهي تحديد المساحات المزروعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، كل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.[2]

ثانياً: البعد الديمغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة أقطاب، أولها أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله، ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لعمليات

[1] ريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الإنتاج والتسيير، الدالة على الأمن الغذائي، وأما القطب الثالث وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحا بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو الزيادة العددية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي.[1]

ثالثاً: البعد السياسي

يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، بحيث توفر الغذاء المطلوب يؤدي الى الاستقرار السياسي للبلد، وبالعكس، إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تملك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها، فكيف على الدول التي لا تملك سلع غذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية، ويظهر ذلك من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك لأسعارها.

ولعل في هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

- محدودية الدول المتيحة والمصدرة الرئيسية للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.
- طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية.
- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم، بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.
- مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية.[2]

[1] سلاطنية بلقاسم، "معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بسكرة، العدد05، جوان 2009، ص 97.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

رابعاً: البعد الزمني

تستطيع أي دولة تتسم بالأمن الغذائي، تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم والظروف الاقتصادية للبلد، ويتفاوت من حقبة زمنية الى اخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الانسان الغذائية، والتي تؤثر في مدى تمكين الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير الغذاء للمستهلكين دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء، حتى ولو تعلق الأمر بتوفر الغذاء على حساب زيادة عبء ثقيل على ميزانية الدولة.[1]

خامساً: البعد الاجتماعي

تترك مشكلة أزمة الغذاء أبعادا اجتماعية كثيرة في المجتمع إذ أن هناك علاقة انسجام وتوافق بين الجانبين المادي والروحي له، فإذا كان مرتاحا ماديا واقتصاديا وقادرا على إشباع حاجاتهم الانسانية من المواد الغذائية والأساسية فإنه يكون مستقرا من الناحية الاجتماعية ومقتنعا بواقعه الميداني ومتكيفا مع الأجواء البيئية والاجتماعية[2]، كما يعتبر عدم توفر الأمن الاجتماعي من أهم أسباب الهجرة المعاكسة من المدن الكبيرة إلى القرى والمدن الصغيرة في الكثير من البلدان، والنزوح والهجرة الجماعية من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة التي غالبا ما تكون مناطق إنتاج للغذاء،[3] مثل ما هو حاصل الآن في مالي والسودان وأوكرانيا.

[1] علي موفق، سياسة التجديد الريفي ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد4، مصر،2012، ص 246.

[2] مزاحم ماهر علي، الآثار الاجتماعية لمشكلة الغذاء، مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد2، العراق، 2005، ص.111.

[3] خضران عبد الحميد الزهراني، صديق الطيب منير: الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية– الواقع والتطلعات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص11.

المبحث الثاني: واقع ومشكلة انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا

بالرغم من أن مسألة الأمن الغذائي هي مسألة عالمية غير أن انعدامه متعلق بالقارة الافريقية بشقيه (سوء ونقص التغذية)، ومن خلال ما يلي سيتم التطرق إلى واقع الأمن الغذائي الإفريقي قبل الحرب الروسية والاوكرانية وكذا الآثار المترتبة عن الحرب على انعدامه.

المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي الإفريقي قبل الحرب الروسية-الأوكرانية

تتفوق قارة إفريقيا في المساحة على الولايات المتحدة والصين واليابان والهند وكل أوروبا مجتمعة، وتتوافر على إمكانيات هائلة في المجال الزراعي حيث الأراضي الواسعة والمياه الوفيرة في أغلب أقاليمها، إلا أنها مرتبطة بمسألة الأمن الغذائي حيث أصبحت قارة مستهلكة ويعاني سكانها من الجوع وأزمات الغذاء المتتالية،[1] حيث شهدت منطقة إفريقيا على مدار التسعة وعشرين عاما الماضية "1990-2019" تحولا هيكليا كبيرا تزامنا والتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية الهامة. وقد ساهم هذا التطور في استمرار النمو الاقتصادي الذي أدى إلى تحسينات كبيرة في سبل معيشة ورفاهية ملايين الأفارقة، تزامنا والوضع الديناميكي والايجابي، إلا أن منظمة الاغذية والزراعة FAO تقر بأن ملايين الأفارقة يعانون من الفقر وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي الدول الإفريقية غير قادرة على تعظيم إمكاناتها وتعزيز المساهمات التي تقدمها مجتمعاتهم إذ تقر منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة أن أكثر من مليار شخص يعانون من نقص التغذية، وأن أكثر من ملياري نسمة يعانون من نقص الفيتامينات والمعادن الحيوية في غذائهم، يموت قرابة 6 مليون طفل سنويا بسبب سوء التغذية والامراض المتصلة ويقدر أن العدد المطلق للأشخاص المتأثرين بالنقص التغذوي أو الحرمان المزمن من الغذاء في العالم قد زاد من حوالي 804 ملايين نسمة في عام 2016 إلى قرابة 821 مليون نسمة في عام 2017 وما يقدر بنسبة

[1] محمد صالح عمر، يوم الغذاء العالمي، لماذا افريقيا قارة غنية وأهلها جائعون، موقع الجزيرة، 2022/10/16.
https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/16/%D9%8A%D9%88%D9%85
تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/15، على الساعة: 19:22

19.1 بالمائة؛ عانى السكان في العديد من البلدان الصغيرة ومنها الدول الافريقية التي تعتمد على الاستيراد من زيادات كبيرة في الأسعار بشكل يؤدي تأثيرات دائمة على قدرتهم على كسب عيشهم في المستقبل وقدرتهم على الافلات من الفقر.

واعتبارا من عام 2017، يتم تقديم رصد متكامل للتقدم المحرز في تحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المقاصد ذات الصلة، من خلال تقارير سنوية عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، تنشر بالاشتراك مع المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العاملي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي، وتهدف هذه التقارير إلى الكشف عن واقع الأمن الغذائي في مختلف مناطق العالم، وخاصة تلك التي تعاني من حالة اللاأمن في الغذاء ومنها الدول الإفريقية، بغية إيجاد السبل للحد من هذه المشكلة والتقليل منها.[1]

الجدول رقم 1: عدد الذين يعانون نقص التغذية على الصعيد العالمي (بالمليون) بين 2005-2019

السنة / المنطقة	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2030
العالم	**825.6**	**668.2**	**653.3**	**657.6**	**653.2**	**678.1**	**687.8**	**841.4**
إفريقيا	**192.6**	**196.1**	**216.9**	**224.9**	**231.7**	**236.8**	**250.3**	**433.2**
شمال إفريقيا	18.3	17.8	13.8	14.4	15.5	15.0	15.6	21.4
شبه صحراء إفريقيا	174.3	178.3	203.0	210.5	216.3	221.8	234.7	411.8
شرق إفريقيا	95.0	98.1	104.9	108.4	110.4	112.9	117.9	191.6
إفريقيا الوسطى	39.7	40.0	43.5	45.8	47.2	49.1	51.9	90.5
جنوب إفريقيا	2.7	3.2	4.4	5.1	4.5	5.2	5.6	11.0
غرب إفريقيا	36.9	37.0	30.3	51.2	54.2	54.7	59.4	118.8
آسيا	574.7	423.2	388.8	381.7	369.7	385.3	381.1	329.2
أمريكيا اللاتينية والكاريبي	48.6	39.6	38.8	42.4	43.5	46.6	47.7	66.9
أمريكا الشمالية وأوروبا	لا يعاني	لا يعاني	لا يعاني	لا يعاني	لا يعاني	لا يعاني	لا يعاني	لا يعاني

المصدر: THE STATE OF FOOD SECURITY AND NUTRITION IN THE WORLD 2020 year

[1] محمد صالح عمر، موقع الجزيرة، موقع سبق ذكره.

يتبين من خلال الجدول أن إفريقيا تأتي في المرتبة الأولى من حيث نقص التغذية لسنة، 2019 برقم كبير جدا يقدر بما نسبته 19 بالمائة أي تقريبا ربع إجمالي السكان "250.3" مليون شخص وهي مرتبة ضعيفة بالنظر إلى الإمكانيات البشرية والطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة، وعلى هذا لا بد من إعادة النظر في المنظومة الزراعية والغذائية والقطاعات المرتبطة بها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر تحديا حقيقيا لها في مواجهة هذا الواقع المزري، في ظل تزايد أعداد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية بالمقارنة مع 2005، وفي حال استمرار الوضع على ما هو عليه تشير التقارير والإحصائيات إلى أن هذا الرقم مرشح لبلوغ رقم 433.2 مليون شخص يعاني من نقص التغذية بحلول 2030" وهذا الأخير هو أحد مؤشرات قياس الأمن الغذائي، ويعني أن الشخص غير قادر على الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية اليومية، خلال فترة عام واحد.

الجدول رقم 2: مقياس انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014-2019

المنطقة	عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد (بالمليون)						عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (بالمليون)					
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	602.0	586.0	605.5	646.4	717.5	746.0	1633.5	1649.5	1735.2	1874.5	1969.6	2001.1
إفريقيا	192.0	198.7	220.5	230.0	233.1	248.5	534.1	549.5	599.6	640.0	646.2	674.5
شمال إفريقيا	22.4	20.2	23.7	25.6	22.0	21.0	65.1	59.1	68.6	85.6	73.7	69.1
إفريقيا جنوب صحراء	169.5	178.5	196.8	204.3	211.1	227.5	469.0	490.4	531.0	554.4	572.5	605.4
شرق إفريقيا	89.3	92.6	101.1	100.9	101.0	107.2	219.9	225.8	247.0	251.4	254.2	266.4
جنوب إفريقيا	12.0	12.3	12.6	12.9	12.9	13.2	27.4	28.0	28.5	29.1	29.4	29.8
غرب إفريقيا	39.9	43.9	49.9	55.1	60.2	67.4	144.0	155.7	167.6	180.2	192.6	208.1
آسيا	349.8	330.8	318.2	342.2	413.0	421.6	850.9	836.3	848.2	931.5	1030.5	1027.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	43.8	40.2	51.0	59.0	59.0	42.6	141.5	156.8	185.6	203.3	202.6	205.3
أمريكا الشمالية وأوروبا	15.4	15.2	14.4	13.5	10.8	11.8	102.6	103.1	97.2	93.7	84.9	88.1

المصدر: THE STATE OF FOOD SECURITY AND NUTRITION IN THE WORLD 2020 year.

يعبر الجدول السابق عن واقع انعدام الأمن الغذائي في العالم ككل، إذ تشير الإحصائيات والأرقام الواردة فيه إلى وضعية الدول الإفريقية المتأزمة من خلال احتلالها المرتبة الثانية سنة 2019 بعد الدول الأسيوية بما يقارب 674.5 مليون شخص يعانون من

انعدام الأمن الغذائي عبر مختلف مناطق القارة الإفريقية، وبدرجة أولى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بـ 605.4 مليون شخص يعاني من هذه المشكلة، تليها منطقتي إفريقيا الشرقية بـ 266.4 مليون شخص وإفريقيا الغربية بـ208.1 مليون شخص، وبدرجة أقل كل من شمال وجنوب إفريقيا. وهي الوضعية التي تأزمت أكثر وزادت أعداد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين فترة 2014 و2019 تقريبا بأربع مرات، بعدما كانت سنة 2014 تقدر بـ 192 مليون شخص يعاني من الأزمة. لم يستطع العالم القضاء على هذه الأزمة بل بقيت تراوح مكانها إلى غاية 2019، وفي أفريقيا، أصبح الوضع أكثر إلحاحا في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تشير التقديرات إلى أن 23.2 بالمائة من السكان، أو ما بين واحد من كل أربعة أشخاص وواحد من كل خمسة أشخاص في الإقليم ربما قد عانوا من الحرمان الغذائي المزمن في عام 2017، وقد لوحظ ازدياد انتشار النقص التغذوي في جميع المناطق الفرعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باستثناء أفريقيا الشرقية، ويلاحظ حدوث زيادة طفيفة أخرى في جنوب أفريقيا، بينما يسجل ارتفاع كبير في أفريقيا الغربية.

المطلب الثاني: مشكلة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا

يوجد العديد من العوامل منها المحلية ومنها أيضا الخارجية وأخرى ذات علاقة بالتحولات المناخية التي كان لها دخل في انعدام الأمن الغذائي؛ إذ كشفت دراسة أميركية – نشرتها مجلة "مستقبل الأرض"– عن أن الحرارة في أفريقيا ارتفعت بمقدار 3 درجات مئوية، مما سيؤدي إلى عدم قدرة دولها على المواءمة بين متطلبات السكان وتحقيق أمنهم الغذائي، ولفتت الدراسة إلى أنه بحلول عام 2075، فإن الإنتاج الغذائي في أفريقيا سيصبح كافيا لإطعام 1.35 مليار نسمة فقط من بين 3.5 مليارات؛ وهو تعداد سكان القارة المتوقع في ذلك التاريخ، وسنتطرق فيما يلي إلى الأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن الغذائي وكذا الآثار المترتبة عنه في قارة إفريقيا.[1]

[1] مزاحم ماهر علي، مرجع سابق، ص 112.

الفرع الأول: أسباب انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا[1]

- انخفاض الانتاجية الزراعية: على الرغم من الدور المحوري للزراعة في معظم الاقتصاديات الافريقية؛
- الصراعات والنزاعات؛ حيث يعيش 60% من جياع العالم في مناطق النزاع، وأغلبهم في أفريقيا؛
- تدهور الأراضي الزراعية بسبب التعرية الشديدة وزيادة ملوحة الأرض وضعف البنية التحتية كالطرق والطاقة، وسوء وسائل تخزين المحاصيل التي تُفقد أفريقيا 50% من محاصيلها، إضافة إلى ضعف التسويق والاتصالات وانتشار الأمراض؛
- ترك الدول الأفريقية المحاصيل الأساسية المحلية التي كانت تعتمد عليها في الماضي، وتوجهت نحو استهلاك القمح بدل الاعتماد على مصادرها المحلية؛
- سوء التخطيط الاقتصادي والاهتمام بالمحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الغذائية؛
- تتعرض منطقة شرق أفريقيا إلى موجة جفاف لم تشهدها منذ 50 عاما، وتهدد ما يزيد على 15 مليون شخص بالمجاعة؛
- التحولات المناخية تؤثر على المحاصيل وتدمّر سبل العيش وتقوّض فرص توفير الغذاء؛ إذ تفيد الأبحاث بأن تغير المناخ سيخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% بحلول 2030 وهو ما يعني أن 100 مليون شخص إضافي سيواجهون الفقر بحلول نهاية هذا العقد
- جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية زادت حدة الجوع إلى مستويات غير مسبوقة؛

[1] محمد صالح عمر، موقع الجزيرة، موقع سبق ذكره.
https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/16/%D9%8A%D9%88%D9%85

- هشاشة اقتصادات جل دول القارة واعتمادهم على الاستيراد والتبعية إلى الخارج وخاصة في المواد الأساسية.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا

تترتب على مشكلة انعدام الأمن الغذائي وما آلت إليه من وضع متردي على المجتمعات والدول على حد سواء في إفريقيا، في آثار سلبية فمنها المتعلقة بالفرد مباشرة كالصحية، ومنها ما هو متعلق بالجماعات خاصة فيما يتمثل بالنزاعات، ومنها أيضا ما هو مرتبط بالدولة ككل كتبعية هذه الأخيرة للقوى العظمى، مما يشكل مانعا للتقدم والتطور.

أولا: الآثار الصحية والأوبئة

على الرغم من التحديات المطروحة عن طريق انتشار الفقر والأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي، لا تزال الأمراض المعدية التقليدية المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز والملاريا والسل هي المحركات الرئيسية للوفيات في إفريقيا بالتزامن مع ذلك، فإن الحالات المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان– المرتبطة بنمط حياة الطبقة المتوسطة المتنامي– ظهرت أيضا كقاتلة رئيسية في القارة، وهو ما يخلق عبئا مضاعفا للمرض، والنظم الصحية الافريقية غير مجهزة للتعامل معها.

وما يزال الهزال يصيب أكثر من 50 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم، ويتعرض هؤلاء الأطفال بشكل متزايد لخطر الأمراض والوفاة، إذ أن ارتفاع تكلفة الأغذية المغذية والتوتر الناجم عن العيش في ظل انعدام الأمن الغذائي وعمليات التكيف الفسيولوجي مع القيود المفروضة على الأغذية هي كلها عوامل تساعد على تفسير الأسباب التي من المحتمل أن تجعل الأسر التي تفتقر إلى الأمن الغذائي تعاني من الأمراض الفيسيولوجية.[1]

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، روما، 2018. https://www.fao.org تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/15 على الساعة 23:44.

ثانيا: الآثار السياسية

يزيد انعدام الأمن الغذائي من التوترات الاجتماعية، وهذا الأخير يكلف الحكومات ثقة وغياب الدعم السكاني. ففي الدول التي تتمتع بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي تتميز بالسلم والاستقرار السياسي وتحقيق الثقة، والمواطن على استعداد للعمل من أجل الصالح العام، بالمقابل عندما لا يكون لدى الناس ديمومة النظام الغذائي الكافِ والصحي، فمن الصعب جدًا عليهم إيجاد الوقت والاهتمام اللازم للتأثير الإيجابي في العمل السياسي، بل سيكون لانعدام الأمن الاجتماعي أثار مباشرة على كل من الدولة، والمشاركة السياسية، وسيادة القانون، واستقرار المؤسسات الديمقراطية والتكامل الاجتماعي والسياسي.

هذا التأثير هو واقعي بدرجة كيرة، خاصة لما يتداخل مع انعكاسات الأمن الغذائي على المستوى التعليمي والرسوب المدرسي وارتفاع الآفات الاجتماعية وزيادة الفقر والبطالة، ليؤثر سلبا على العملية السياسية ككل، من خلال ضعف الأدوار المجتمعية في الدمقرطة والتنمية.

العلاقة الأخرى بين انعدام الأمن الغذائي والسياسة الذي يستحق البحث والتحليل بدرجة كبيرة هي ما تعلق بانعكاسات انعدام الأمن الغذائي على انتشار التطرف والإرهاب، ففي العديد من الدول تعتمد الجماعات المتمردة اعتمادًا كبيرًا على مجموعة محلية من الأطفال والشباب المحرومين من الخدمات والذين تغريهم ليصبحوا عملاء محتملين من خلال وعدهم بمزايا مادية مثل الغذاء والأموال والحماية لأفراد أسرهم، على سبيل المثال، تضمنت استراتيجيات تجنيد داعش للاجئين الصغار والأطفال تقديم الطعام والنقود لهم بما يصل إلى 1000 دولار، كما تضمنت أساليب التجنيد الأولية "لبوكو حرام" في نيجيريا توفير وجبات الطعام وترتيب الزيجات وتقديم قروض للأنشطة التجارية الصغيرة، من أجل خلق خطاب مناهض للدولة في البيئات التي تعاني من ندرة الغذاء والمياه.[1]

[1] فارس لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 653-654.

تنص نظرية التبعية على أن "حالة التخلف هي على وجه التحديد نتيجة دمج اقتصاديات العالم الثالث في نظام العالم الرأسمالي الذي يهيمن عليه الغرب وأمريكا، وفي دراسات التنمية، فإن التبعية تعني وضعاً يكون فيه بلد أو منطقة معينة تعتمد على أخرى للدعم، "البقاء والنمو"، مع تشكل ذهنية الانبهار وارتباط الأفارقة بالمنتجات المستوردة وإن وجدت مثيلتها من الإنتاج المحلي وبجودة أفضل، وتلك الذهنية تفرز تبعات سلبية على المجالات الاقتصادية والثقافية، لذلك يتعين تغيير ذاك التوجه من خلال الابتكار والجودة في الإنتاج؛ وذلك لضمان نجاح المنتجات الإفريقية في ميدان التنافس العالمي وفرض مكانتها بين المنتجين بدلا من الاستهلاك، كما يعاني القطاع الزراعي الإهمال الرسمي والمجتمعي، ومن الملاحظ أن الزراعة تأتي في مؤخرة الأنشطة التنموية في إفريقيا كما يعتبر المزارع مواطنا من الدرجة الثانية وقليل الشأن، ويفضل معظم الأفارقة العمل في الدوائر الحكومية وذلك في تعارض واضح مع ما تعلنه الحكومات بأن الزراعة مصدر التنمية دون السعي إلى تطويرها... إنما تلك الادعاءات مجرد تصريحات للاستهلاك المحلي.

ويشار إلى أن إفريقيا لم تطور آلة الزراعة لذلك فمن غير المتوقع تحقيق تطور ملموس في الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي والزراعي مع الوسائل البدائية التي تستخدم؛ فضلا عن أن تقوم بتطوير زراعتها للتجارة والصناعة، كما أن المستثمرين قليلو الاهتمام بهذا المجال لكون نتائجه تستغرق فترة زمنية.

وعلى الرغم من أن معظم سكان القارة يزاولون الزراعة إلا أن تزايد تغيرات العوامل البيئية والسكانية قد تحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى القارة حال استمرارها في استخدام الوسائل البدائية في الزراعة، ومن البديهي افتقار الجائع إلى مقومات التفكير السليم والذي يعتبر الركن الأساسي في إيجاد السبل الكفيلة للتنمية.[1]

[1] دراسة واقع الأمن الغذائي في إفريقيا وتحولاته خلال الربع الأول من عام 2022، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، 2022/05/22.

https://www.maatpeace.org/ar/%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%B9D9%88%D8

تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/12 على الساعة 02:13.

من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الأمن الغذائي يمكن تعريفه من خلال إمكانية الوصول إلى الأغذية وتوافرها واستقرارها واستخدامها والقدرة على تحمل تكلفتها، ويمكن الاشارة الى أن الأمن الغذائي لا يقتصر على توافر الأغذية، ولكن أيضا حول القدرة على تحمل تكاليفها، ويمكن قياس نسبة الأمن الغذائي من خلال العديد من المؤشرات منها التقليدية ومنها الحديثة وتحدد نسبته بين ثلاثة مستويات انطلاقا من الحد الأدنى إلى المتوسط ثم الأقصى، حيث يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون هناك تكامل بين مجموعة الأبعاد التي تمثله كالبعد الاقتصادي وكذا الديمغرافي والسياسي والزمني إضافة إلى البعد الاجتماعي.

ولطالما ارتبطت مشكلة انعدام الامن الغذائي بقارة إفريقيا، وذلك راجع الى عدم تكامل الأبعاد المذكورة سابقا مع الأمن الغذائي جراء اسباب مختلفة منها المحلية كنقص الموارد المالية وتزايد مستويات الفقر والعوز بسبب تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، مما يؤثر على القدرة على التخطيط للأمن الغذائي وتنفيذ السياسات الزراعية الفعالة، بالإضافة إلى ما هو مرتبط بأسباب خارجة عن نطاق الدولة نفسها كالحروب والنزاعات والتغيرات المناخية، حيث يعتبر هذا السبب الأخير محوري إذ يمثل إحدى أهم الرهانات التي تواجه إفريقيا بسبب طبيعة العديد من مناطقها، والتي تتميز بنقص في الموارد المائية، خاصة وأن التقارير الدولية قد أكدت أن التغيرات المناخية ستؤثر على الماء والغذاء والنظم البيئية، فالمنطقة أكثر استيعابا للتغيرات المناخية، لذلك أصبح من الضروري على أصحاب القرار في الدول الافريقية السعي وراء وضع خطط استراتيجية، إما كل دولة على حدى أو من خلال مشاريع تكاملية من شأنها التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي، أو تحقيقه بشكل نهائي ومستمر.

الفصل الثاني:
الأزمة الروسية الأوكرانية
[دراسة الأسباب ومكانة اقتصاد الدولتين وتبعاتها على الاقتصاد العالمي]

من بين الأحداث التي يشهدها العالم والتي سيكون لها تأثير على الاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل هي الحرب الروسية على أوكرانيا التي اندلعت في 24 فيفري 2022 بعد أن أعلنت روسيا عن عملية عسكرية في أوكرانيا وقامت بقصف مواقع أوكرانية، فبالرغم من أن أسباب اندلاع الحرب متعددة ،منها ما هو أمني واستراتيجي إلا أنه ينتج عنها آثارا اقتصادية ليس على أطراف النزاع (روسيا وأوكرانيا) فحسب، بل تمتد إلى دول أخرى وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي وحالة عدم التأكد التي ترافق حدوث الأزمات، لذلك نحاول من خلال مبحثين في هذا الفصل الأول لدراسة الأسباب التي أدت إلى نشوب هذه الحرب بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا والثاني بخصوص طبيعة ومكانة الاقتصاد الروسي على المستوى العالمي.

المبحث الأول: جذور الحرب والأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا

كان لغزو روسيا لأوكرانيا العديد من الأسباب الأمنية والاقتصادية والسياسية، وكذا نظرا لما تمثله أوكرانيا من حديقة خلفية لروسيا وطوق أمني وحزام الأمان الجغرافي الذي يطوق روسيا، وسنتعرض خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى الحرب

تعود أسباب الحرب الروسية الأوكرانية إلى اندلاع الاحتجاجات في هذه الاخيرة ضد الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش" بعد توقيعه لاتفاق مع موسك وتمنح بموجبه لأوكرانيا 51 مليار دولار، وتخفض سعر الغاز إلى ما يناهز الثلث، وهو مستوي تفضيلي لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة التي تعد شريكا لها، بيد أن جذور الأزمة أكثر عمقا، ففي 21 نوفمبر 2004 اندلعت الثورة البرتقالية، بسبب عملية تزوير انتخابي قيل أن نظام الرئيس "ليونيد كوتشما" قام به بغية إيصال مرشحه "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا الاتحادية إلى منصب رئاسة الجمهورية، ويعلن تغلبه على مرشح المعارضة "فيكتور يوشنكو" الذي يدعمه الغرب، الأمر الذي أثار حفيظة المعارضة التي دعت إلى التظاهر.[1]

ارتفعت حدة التوتر، وتعمق الشرخ الذي صدع البرلمان الأوكراني، فانقسم بين مؤيد لروسيا الاتحادية، ومؤيد للغرب، ومع فوز الكتلة المؤيدة للغرب تفاقمت الأزمة في مستهل عام 2009 بعد قيام روسيا برفع أسعار الغاز الطبيعي، وإيقاف إمدادات منه لأوكرانيا، وبات واضحا للجميع ما يمكن لروسيا أن تحدثه من آثار عميقة في أوكرانيا.[2]

[1] أماني عبد الغني، غادة غالب، نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم، مركز المصري للدراسات والمعلومات، مصر، 2013، ص 2.

[2] يسرى الشرقاوي، الشراكة الشرقية: تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، مركز الأهرام، مصر، 2009، ص100.

شهدت أوكرانيا مع انتخابات عام 2010 نقطة تحول جديدة تمثلت في الانتخابات الرئاسية، التي تمخضت عن نتائج سارة للروس ومؤيديهم، إذ فاز في الجولة الأخيرة "يانوكوفيتش"، هذا الفوز الذي انعطف بالعلاقات الروسية الأوكرانية وأعادها إلى سابق عهدها من التقارب.[1]

وأثيرت الأزمة الأوكرانية في ديسمبر 2013 باندلاع احتجاجات على رفض "يانوكوفيتش" توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[2]

حيث مثلت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي السبب الرئيس للأزمة الأوكرانية واندلاع ثورات الانتفاضة الأوكرانية الثانية خلال أقل من عشر سنوات والجدير ذكره في هذا المقام أن العلاقة مع الاتحاد الاوروبي في جوهرها تمثل مجموعة الاشكاليات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تقاسيها أوكرانيا كضريبة لهويتها الاستقلالية.

دأب الاتحاد الأوروبي الى الشروع بمباحثات حول اتفاق شراكة مميزة بين أوروبا وأوكرانيا تمخض عن المباحثات عرض قدمه الاتحاد للرئيس الأوكراني في نوفمبر وهو ما وجده "يانوكوفيتش" عرضا صعبا ولا يسد حاجات بلاده المالية الضرورية وقبل البت بالقرار ألفى "يانوكوفيتش" شعبه معتصما في ميدان الاستقلال في العاصمة كييف بغرض الضغط على الرئيس لقبول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. أعقب رفض العرض الأوروبي عرض الرئيس بوتين لأوكرانيا وهو عرض مساعدات بقيمة 51 مليار دولار إضافة إلى تخفيضات في أسعار الغاز وهو ما خاله بوتين يكفي لإبقاء أوكرانيا بعيدا عن النفوذ الأوروبي كما ظنه يانوكوفيتش يكفي لوقف حركات الاحتجاج، وشرع البرلمان الأوكراني الذي شهد تحولات من الحزب الحاكم إلى المعارضة بتنفيذ الاتفاق والرضوخ لمطالب الشارع في محاولة لتطويق مؤشرات الانحدار للحرب الأهلية فاقيلت حكومة "يانوكوفيتش"، وأعاد

[1] محمود عبد العاطي، عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، مركز الأهرام، مصر، 2010، ص203-204

[2] أسامة أبو رشيد، الأزمة الأوكرانية، إعادة بعث الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2014، ص1.

البرلمان دستور 2004 الذي يحدد سلطات الرئيس ويعزز سلطات البرلمان، وعزل الرئيس بغالبية الأصوات وغادر الرئيس الأوكراني قصر الرئاسة إلى شرق البلاد بعد إخفاق محاولته مغادرة البلاد على متن طائرة خاصة ورفض "يانوكوفيتش" قرار البرلمان بإقالته، غير أن مهام رئيس الجمهورية كانت قد أوكلت لرئيس البرلمان بتصويت الأغلبية.[1]

من جانبها استغلت روسيا الفوضى التي غرقت فيها أوكرانيا لتقوم بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم بحجة حماية المواطنين من الأصول الروسية ففي المناطق الشرقية من أوكرانيا تقطن نسبة كبيرة من القومية الروسية على جانب شبه جزيرة القرم وهذا التدخل الروسي أجج الغضب الأمريكي الأوربي.[2]

وباشرت روسيا عملياتها العسكرية بإرسالها قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم، وتمكنت من بسط سيطرتها عليها دون الحاجة إلى إراقة الدماء بفضل قواتها المتمركزة أصلا في منطقة مدعومة من مليشيات محلية حيث قامت بضرب الحصار على القوات الأوكرانية في مواضعها وكان هدف روسيا المباشر انتزاع القرم من أوكرانيا خلال وقت قصير وأقل قدر ممكن من العنف لتيسير مهمة ضمها إلى روسيا.[3]

لاحقا أجرت الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم استفتاء شعبيا لتقرير مصير الإقليم وذلك في 6 مارس 2014، وأظهرت نتيجة الاستفتاء رغبة سكان شبه جزيرة القرم بالانضمام إلى روسيا الاتحادية بنسبة 95% من الناخبين.[4]

إن الموقف الروسي في شبه جزيرة القرم يقوم على حسابات داخلية خارجية. ويرى صانع القرار الروسي بأنه يجب السيطرة عليها إذا أرادت روسيا أن ترجع وتستعيد مكانتها كقوة عالمية، فروسيا لن تسمح بأن تخسر أوكرانيا للغرب إذا أرادت تعزيز نفوذها السابق في

[1] بشير نافع، الازمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص3-4.

[2] باسم راشد، تهديد جيواستراتيجي، حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 169، ص 122.

[3] جورج فبشان، أوكرانيا القرم في السياسة الروسية. تر: محمود الحوثاني. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص4.

[4] محمد صفوان بولات، أوكرانيا وإنفصال القرم الواقع والحال، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 4.

مسألة "الجوار القريب"، وان تستعيد مكانتها كقوة مؤثرة على الصعيد الدولي، فأوكرانيا تعتبر كدولة ذات مكانة مهمة إذ تشكل عمقًا استراتيجيًا للمنطقة الروسية وتعتبر كحاجز ضد التأثير الغربي، كما أن شبه جزيرة القرم تقع في موقع متميز وتعطي للقوة الروسية زخما مؤثرا" في منطقة البحر الأسود وفي البحر الأبيض المتوسط.[1]

من جانبها استنكرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، كما رفضت الحكومة الأوكرانية انضمام إقليم القرم لروسيا دون موافقة السلطة المركزية ثم جرت محاولات عدة لحل الأزمة منها اتفاقية "مينسك الأولى" فبعد الاضطرابات والاشتباكات التي أضرمت نيرانها بين الأوكرانيين والانفصاليين أنهت أوكرانيا عقد اجتماع "مينسك" الذي ضم ممثلين من كييف وموسك والانفصاليين الموالين لروسيا لغرض التوصل إلى خطة سلام لوقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا ووقعت اتفاقية "مينسك" في بيلاروسيا بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا وضمت 31 بندا ، لكن لاحقا تم خرق وقف إطلاق النار وتفاقمت الأوضاع وارتفعت حدة التوتر، ومن محاولات حل الأزمة أيضاً اتفاقية (مينسك الثانية) التي عقدت إثر تأزم الأوضاع في "دونيتسك" وفشل اتفاقية "مينسك الأولى" ووقعت اتفاقية "مينسك الثانية" في 12 فيفري 2015 في بيلاروسيا، بين أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا واشتملت على 13 بندا وقضت بالوقف الفوري الكامل لإطلاق النار في مناطق محددة في شرق أوكرانيا واقامة منطقة عازلة وسحب الاسلحة الثقيلة وتم تنفيذها بحزم ابتداء من منتصف الليل بتوقيت شرق أوروبا في 15 فبراير من عام 2015.[2]

منذ نهاية عام 2021 تزايد التوتر العسكري بين موسكو وكييف وسط اتهامات إلى روسيا بحشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا، بينما توجه جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان، المعلنتان من طرف واحد، اتهامات إلى السلطات الأوكرانية بالحشد العسكري على خط التماس في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، كما تطالب روسيا بعدم انضمام أوكرانيا

[1] جورج فيشان، مرجع سابق، ص 5.

[2] علي صباح صابر، الأزمة الروسية الأوكرانية (الأسباب والتداعيات)، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والإجتماعية، العدد 35، 2022، ص 89.

إلى حلف شمال الأطلسي خوفا من نشر صواريخ أمريكية على الأراضي الأوكرانية، وبالنسبة لروسيا، فان أوكرانيا يفترض أن تبقى على الحياد في معركتها مع خصومها الدوليين، لا أن تصبح واجهة لتهديد روسيا.[1]

ففي 30 نوفمبر 2021، أعلن الرئيس الروسي أن توسيع وجود الناتو في أوكرانيا وخاصة نشر الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب موسكو أو أنظمة الدفاع الصاروخي المماثلة لتلك الموجودة في رومانيا وبولندا، سيكون خط أحمر بالنسبة للكرملين، ورد الأمين العام لحلف الناتو على حديث الرئيس الروسي بأن أوكرانيا وحلفاؤها الثلاثين في الناتو هم من يقررون متى ستنضم أوكرانيا إلى الناتو وليس لروسيا حق النقض.

وإزاء ما تعتبره روسيا تهديدا لأمنها الاستراتيجي، أعلن الرئيس الروسي " بوتين" فجر فيفري 2022 في بيان بثه التلفزيون "اتخذت قرارا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة " في أوكرانيا.

تلك كانت أبرز محطات الأزمة منذ إرهاصاتها الأولى بيد أن النهاية لهذه الأزمة لم تسطر بعد، فكلما خمدت نار أضرمت أخرى ولطالما مثلت علاقة أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي السبب المركزي الذي تمحورت حوله معطيات الأزمة الأوكرانية وتواترها منذ التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم وتكرار المشهد اليوم لكن في قلب أوكرانيا عينها بعد تفاقم الأزمة مؤخرا ودخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية بعد مرحلة من التلويح والتهديد ترجمها بوتين اليوم في غزو قواته لأوكرانيا أما المرحلة القادمة من هذه الأزمة فلاتزال غير واضحة المعالم.[2]

1 رامي القليوني، ما تريد معرفته من الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، موقع العربي، 2020.
https://www.alaraby.co.uk/politics/%D9%85%D8%A7-

تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023.05.14 على الساعة 22.06.

[2] علي صباح صابر، مرجع سق ذكره، ص 89.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا

تتبلور الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا من نقاط عدة، لعل اهمها استراتيجية موقع أوكرانيا بموقع جغرافيتها الفريدة، وامتداد مساحتها وطبيعة تضاريسها، وإشرافها على المياه الدافئة، الأمر الذي ضاعف تركيز روسيا عليها، فترسخت مكانة أوكرانيا بوصفها حديقة روسيا الخلفية، وحزام الأمان الجغرافي الذي يطوق روسيا، ويحدد تحومها الفاصلة مع الغرب، ناهيك عن كونها أكثر الطرق قربا من روسيا إلى دول البلقان، والبحر الأبيض المتوسط، المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسي.

فمن جميع دول الاتحاد السوفياتي السابق، تبقى أوكرانيا هي الأهم بالنسبة لروسيا، إذ يقع مقر أسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القرم، بالإضافة إلى أن نقل الغاز والنفط يمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى دول أوروبا.

إن استراتيجية موقع أوكرانيا وضعها في مأزق الصراع الروسي والغربي عليها، بكل أشكاله وتحققاته الواقعية، فكلاهما يريد توسيع تخومه وفرض سيطرته عليها ومرد ذلك الأمر إلى حساسية موقعها الجغرافي وأهميته بالنسبة لكليهما.

من جانبه ينظر الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا بوصفها دولة استراتيجية هامة، نظرا لتميز موقعها بين قارة آسيا وأوروبا الذي يجعلها نقطة تقاطع المصالح السياسية والاستراتيجية، من هنا يعد الاتحاد الأوروبي أوكرانيا نقطة لتوسيع تخومه باتجاه شرق أوروبا.

فحساسية موقع أوكرانيا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي تتمثل بوصفها الدولة الفاصلة الأكثر بينهما، إذ تمتد على أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، هذه البوابة التي باتت أسوء كوابيس روسيا، ومصدر تهديد دائم عبر التاريخ، وكابوس روسيا الأعظم إنما يتمثل في عمليات الإدماج، والشراكة الأوروبية والأطلسية التي تستهدف الحد من نفوذ روسيا في المنطقة، وفرض السيطرة عليها، ومع اقتراب نفوذ الغرب إلى الجوار الروسي في أوكرانيا بات الكابوس أقرب إلى التجسد، والتهديد الحقيقي،

والمخاوف بدأت بالتمثل الواقعي، لذا لن تسمح روسيا مطلقا بأن تنضوي أوكرانيا تحت منظومة الغرب الأمنية والاقتصادية.[1]

لذلك فإن تميز موقع أوكرانيا الجغرافي جعلها لعنة عليها وصارت النعمة الجغرافية نقمة زجت بها في حلبة الصراع المباشر منه وغير المباشر، والأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لها زادت من وطأة التنافس الغربي الروسي عليها.

[1] باسم راشد، تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 169، ص 38.

المبحث الثاني: مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي

تحتل كل من روسيا وأوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك باعتبار الأولى عض ومن أعضاء "مجموعة البريكس" وما تلعبه من دور مهم في الجانب الطاقوي، أما أوكرانيا تعتبر من الدول المصدرة لمادة القمح والذرة باعتباره المادة الأساسية في كثير من الدول وسيتم التفصيل أكثر فيما يلي:

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الروسي ومكانته عالميا

كانت روسيا أحد جمهوريات الاتحاد السوفيتي قبل تفككه في ديسمبر 1991، حيث واجه عند انهياره أزمة مروعة في الاقتصاد الكلي، إذ لم يكن أي عنصر من عناصر نظام الاقتصاد الكلي يعمل من السياسة النقدية إلى السياسة المالية والضرائب والقطاع المصرفي، حيث ساد ما بين عامي (1991–1992) التضخم المفرط.[1]

لقد استفادت الحكومة الروسية من الأزمة، حيث فتحت المجال أمام تطوير وتفعيل وتحديث الاقتصاد واتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية، حيث استقرت الأوضاع بعد وصول الرئيس "بوتين" إلى سدة الرئاسة في روسيا حيث تمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي نجح من خلاله في تخفيض معدل التضخم وتحقيق مستويات نم واقتصادية جديدة، فقد شهد الاقتصاد الروسي تحسنا في أغلب مؤشراته وتمكن "بوتين" من استعادة دور الدولة الفعال في الاقتصاد وإعادة التوازن إليه.[2]

لقد أصبحت روسيا عضوا ضمن مجموعة "البريكس BRICS"، وهو المصطلح الذي يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، حيث كان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 إشارة الى الدول الصاعدة، ولكن ضلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من اربع دول صاعدة (قبل انضمام جنوب إفريقيا) وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي

[1] أسلند أندرز، التحرر الاقتصادي في روسيا: دروس لليبيا، مركز روبارت شومان، 2021، ص 6.

[2] هندي غاندي سليمان، أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياسي في روسيا، أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، سوريا: جامعة دمشق، 2017، ص 87.

وخطة عمل موحدة ومع نشوئها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن حيث تشترك دول "البريكس" كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت[1].

أما عن مؤشرات الاقتصاد الروسي قبل الحرب الروسية الأوكرانية 2022، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا 4,7% عام 2021، أما معدل التضخم السنوي بلغ 8,4 عام 2021.[2]

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وأكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فان روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا، كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية.[3]

والجدول الموالي يوضح مكانة روسيا في التجارة العالمية ويبين النسبة المئوية لصادرات روسيا في الأسواق العالمية:

[1] وسن احسان عبد المنعم، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل دول البريكس نموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة (58)، 2020، ص 161.

[2] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] محمد علي الخوري، الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية، أبو ظبي: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، ص 20.

الجدول رقم 3: النسبة المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية[1]

نوع الصادرات	النسبة المئوية (%)
الغاز الطبيعي	25.3
البلاتينيوم	23
النيكل	22.5
الفحم الحجري	18
الاسمدة	14
البلاتين	14
النفط الخام	11.4
الألمنيوم	10
القمح	18

مما سبق ذكره يتبين جليا مكانة الاقتصاد الروسي باعتبارها من الدول ذات الثروات الطبيعية التي جعلتها تحتل أولى المراتب في إنتاج وتصدير العديد من المعادن، كما زادت صادراتها من الاسلحة من جهة بسبب تطوير صناعتها العسكرية، وعززت قوتها الاستراتيجية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد الأوكراني ومكانته عالميا

تقوم القاعدة الاقتصادية لأوكرانيا على توافر الثروات الباطنية المهمة وعلى رأسها خامات الفحم الحجري والحديد ومصادر الطاقة من النفط والغاز والكهرباء، وهذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية وصناعة الآلات، حيث يوجد فيها أكثر من 130 مصنعا لإنتاج الحديد يوفر المواد الحديدية اللازمة للصناعات الأخرى أهمها صناعة الآلات المتنوعة، وتحتل الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية مكانة هامة، إذ يتم الاعتماد عليها لإنتاج الأسمدة الكيماوية ومنها الآزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد حيث أن توافر الشروط الطبيعية ووجود التربة الخصبة من العوامل

[1] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

التي تساعد على نمو الزراعة وتطورها في أوكرانيا، حيث تبلغ مساحة الأراضي الأوكرانية الصالحة للاستثمار الزراعي نحو50 مليون هكتار.[1]

تنقسم أوكرانيا اقتصاديا إلى ثلاث أقاليم ومناطق:[2]

- **إقليم الدونباس وحتى مشارف منطقة دنيبروبيتروفسك:** الذي يعد من أبرز الأقاليم الصناعية في أوكرانيا، فه ويقدم نح و4/5 من الإنتاج الصناعي فيها، خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية الى جانب غناه بمصادر الطاقة الحرارية والكهربائية وثرواته الزراعية؛
- **الإقليم الجنوبي الغربي:** الذي يجمع بين التربة الغنية السوداء والمناخ الحار الرطب، وهذا ما يساعد على نشوء الزراعة الكثيفة ويتميز الإقليم بتخصصه الصناعي، وخاصة صناعة الآلات والمعدات والأجهزة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية؛
- **الإقليم السهبي على مشارف البحر الأسود:** الذي يتميز بأهميته الزراعية خاصة الحبوب إلى جانب أهميته من الناحية الصناعية في مجال صناعة السفن والمعدات والآلات الزراعية والصناعات الكيماوية والخفيفة.

أما عن مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الحرب فلقد بلغ معدل نم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3,4% عام 2021 بينما بلغ معدل التضخم السنوي 10%، وبالنسبة لمكانة الصادرات الأوكرانية فإن أوكرانيا تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير السلع الغذائية التي تعتبر أساسية للعديد من البلدان كزيت عباد الشمس التي تقارب حصتها حوالي النصف من التجارة العالمية بنسبة 40,38 وتبلغ حصتها من تصدير الذرة 13,4% من الصادرات العالمية ونسبة 5,25% حصتها من التجارة العالمية للقمح.[3]

[1] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] اقتصاد أوكرانيا، موقع سفارة قطر في أوكرانيا. Kyiv.embassy.quatar embassy

تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/13 على الساعة 13:09.

[3] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص27.

نلاحظ مما سبق أن الاقتصاد الأوكراني يعتبر مهما من حيث حجم الانتاج وحجم الصادرات للسلع الأساسية، كما أن للاقتصاد الروسي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث حجم صادراته وإمكانياته الطبيعية والصناعية.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

انجر عن دخول روسيا في الحرب أو فرض عقوبات عليها، العديد من التبعات الاقتصادية، ولم تقتصر على أطراف النزاع فقط بل على الاقتصاد العالمي ككل جراء العلاقات الاقتصادية الروسية، وهذا ما سنتطرق اليه فيما يلي:

المطلب الأول: تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني

بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري 2022، توسعت العقوبات المفروضة على روسيا، حيث تم استبعاد 7 بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية وذلك بموجب لوائح الاتحاد، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أصول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني وكذا تجميد أموال الشركات والحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية وتم وضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي ووزارة المالية الروسية، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية،[1] وبالإضافة إلى العقوبات المالية فرضت على روسيا مجموعة من العقوبات الاقتصادية والتي تتمثل أهمها في:[2]

- منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية؛
- فرض قيود على الصادرات الروسية ووقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا وإلى بريطانيا خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط؛
- تم منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية؛

[1] محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق–ايران–روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022، ص 159–160.

[2] المرجع نفسه، ص 180.

- في ألمانيا تم وقف تصاريح تشغيل خط نورد ستريم 2 الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا.

أما بالنسبة إلى أوكرانيا، فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فان الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية، فان الخسائر الاقتصادية جسيمة، فالموانئ والمطارات مغلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها وكثير من الطرق تضررت أو دمرت، فقد أصبح واضحا أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعافي وإعادة الإعمار وفي هذا السياق طلبت أوكرانيا الحصول من صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ قدره 1,4 مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع، ولقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 9 مارس 2022 على طلب أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الطارئة وتخفيف الأثر الاقتصادي للحرب، ففي ظل تخيم أجواء عدم اليقين على الآفاق بدرجة استثنائية مع تواصل الحرب، فان عواقبها المتحققة بالفعل بالغة الخطورة على الاقتصاد الأوكراني، كما أفادت مجموعة البنك الدولي، بأن ثلث سكان أوكرانيا البالغ عددهم 44 مليون شخص قد نزحوا بسب الحرب وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينكمش بنسبة 35 %، كما قدرت احتياجات التعافي وإعادة الاعمار بـ 349 مليار دولار على الأقل وهو ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا عام 2021، كما يتوقع أن يتردد صدى تداعيات الحرب على المدى القصير، مع تضرر النشاط الاقتصادي وتدمير القدرة الإنتاجية والأضرار التي لحقت بالأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض اليد العاملة بسبب النزوح، فمعدل الفقر المتوقع في أوكرانيا هو 25 % عام 2022 مع استمرار الحرب وأمن الطاقة بعدما قدر بـ 5.5% في 2021.[1]

[1] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص31.

المطلب الثاني: تبعات الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

تعد روسيا من كبار مصدري النفط والحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا، ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل.[1]

لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد 19، وقد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل.

إن لروسيا وأوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي 30% من الصادرات العالمية من القمح و20% للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي و11% للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا، ولقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي:

- ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، ما سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب؛

[1] نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات، التمويل والتنمية، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2022.
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/the-sanctions-weapon-mulder
تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/14 على الساعة: 20:24.

- الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين؛
- تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول.

وبما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة وخاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، فوقف صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا سيؤدي إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية ولكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر والجوع، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة بجعل هذه الاضطرابات طويلة الأمد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط.[1]

يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النم والعالمي من 6 بالمائة في عام 2021 إلى 32 بالمائة في عام 2022 ثم 2,7 بالمائة عام 2023 وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2022 وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022 ، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4,7% في 2021 إلى 8,8 بالمائة في 2022 وكان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة، ولقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقض العمالة واضطراب الإمدادات وهذا ما

[1] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص32-33.

يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا[1].

وحتى نوضح مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على نم والاقتصاد العالمي نضع الجدول الموالي:[2]

الجدول رقم 4: توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (بالمائة)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي	2021	توقعات 2022	توقعات 2022
الناتج العالمي	6.0	3.2	2.7
الاقتصادات المتقدمة	5.2	2.4	1.1
الولايات المتحدة	5.7	1.6	1.0
منطقة اليورو	5.2	3.1	0.5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	6.6	3.7	3.7
روسيا	4.7	−3.4	−2.3
الصين	8.1	3.2	4.4
اقتصادات الاسواق الصاعدة والاسواق متوسطة الدخل	6.8	3.2	3.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.

يتبين لنا من الجدول أن التوقعات المحتملة في سنتي 2021 و2022 تشير إلى التأثير السلبي للحرب الروسية على أوكرانيا التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي ومنه تراجع معدلات النم والاقتصادي المتوقعة بسبب الضغوطات التي فرضتها في الوقت الذي كانت تتمحور فيه المجهودات الهادفة إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا COVID-19.

[1] التضخم وعدم اليقين، صندوق النقد الدولي، 2022.

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022

تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/14 على الساعة 22.41.

[2] الموقع نفسه، 2022.

وبالنسبة لأوروبا فان الطاقة تمثل القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الحرب، حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لوارداتها من الغاز الطبيعي وقد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة، مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة.[1]

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن الممكن أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر تحسنا في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو، ومن المحتمل أيضا أن تشهد البلدان المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض لتأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية، فالحرب ستؤثر تأثيرا ملموسا وسلبيا على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل: لبنان وسوريا وتونس واليمن حيث أن هذه البلدان تعتمد اعتمادا أساسيا على أوكرانيا و/أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، خاصة القمح، فالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب وزيادة أسعار الأغذية وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة.

[1] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص34.

وقد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا والذين يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم، كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع أن تشهد ركودا في هذا القطاع حيث يشكل الروس والأوكرانيين على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها.[1]

وقد تؤدي الحرب على أوكرانيا الى تجزؤ الاقتصاد العالمي الى كتل جغرافية – سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطية خاصة بها وهذا التحول الهيكلي أعتبره صندوق النقد الدولي تحديا خطيرا يواجه الإطار القائم على القواعد التي تحكم العلاقات الدولية والاقتصادية.[2]

[1] فريد بلحاج، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مدونات البنك الدولي، مارس 2022.

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded-stress-impact-war-ukraine-middle-east-and-north-africa

تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/14 على الساعة 23:07.

[2] التضخم وعدم اليقين، صندوق النقد الدولي، موقع إلكتروني سبق ذكره، 2022.

نستخلص من خلال ما سبق ذكره أنه بإمكاننا القول أن الحرب الروسية على أوكرانيا كان لها تأثير جلي على الاقتصاد العالمي عموما واقتصاد الدولتين خاصة، من خلال الاهمية الكبيرة للصادرات الروسية وعلاقاتها التجارية مع مختلف الدول من جهة، وأهمية الصادرات الاوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الاساسية (مثل القمح) من جهة أخرى، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي، كنقص تأمين الطاقة والغذاء ومجابهة التضخم وغيرها، كما زادت الحرب من حدة الضغوط لأجل تعافي الاقتصاد العالمي جراء جائحة كورونا، وجراء ذلك وجب استخلاص دروس من هذه الحرب وتدارك جوانب الضعف في المستقبل تحسبا لما يمكن ان تصطدم به هذه الدول من حروب أو توترات على الاقتصاد، ومن بين الدروس المستقات نذكر ما يلي:

- من الملاحظ ان ارتفاع أسعار السلع الاساسية كالقمح راجع الى الحرب الروسية الأوكرانية مما جعل الكثير من الدول تجابه مشكلة تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا، فأصبح الأمن الغذائي مهددا في العديد من دول العالم ومن هنا أصبح لزاما التفكير بجدية في تطوير وتحسين الإنتاج المحلي بدل الاعتماد على الاستيراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بتوجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي والصناعة الغذائية وتجنب ندرة المواد وارتفاع أسعارها بسبب الحروب أو التوترات الحاصلة أو التي قد تحصل؛
- أصبح من المهم التركيز على مبدأ التنويع سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد؛
- من خلال استخدام روسيا لسلاح الطاقة، أصبحت تتحدى العالم الغربي وتستمر في حربها على أوكرانيا.

من هنا يمكن القول أن العامل الاقتصادي يعطي لأي دولة قوة إقليمية واستراتيجية مهمة، فعلى أي دولة بناء اقتصادها بناءا على ما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية، واستغلالها الاستغلال الأمثل وعدم التبعية لأي دولة.

الفصل الثالث:
إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الإفريقي

أثرت ولازالت تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على كثير من الأوضاع على مستوى العالم، وتتمثل في الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها العالم لا سيما الدول والشعوب الفقيرة في إفريقيا وأوروبا وآسيا نتيجة للأزمات المتوقعة بشأن توفر السلع الأساسية، بسبب تذبذب أو توقف مختلف صادرات هاتين الدولتين إلى الخارج لفترة قد تطول جراء العقوبات المفروضة من قبل الدول الغربية على روسيا، وكذا الضغط الذي تفرضه هذه الأخيرة على من تعتبرهم أعداء، حيث تزايدت المخاوف من تداعيات تلك الأزمة على الأمن الغذائي العالمي عموما والافريقي تحديدا، بسبب اعتماد عدد كبير من دول القارة الافريقية، وبشكل كبير جدا على واردات الحبوب من كل من أوكرانيا وروسيا.

المبحث الأول: انعكاسات الحرب على الأمن الغذائي العالمي

تعد روسيا أكبر مصدر عالمي للقمح، حيث تصدر نحو 32.9 مليون طن، أو ما يعادل 18 بالمائة من الشحنات العالمية، فيما تعد أوكرانيا سادس أكبر مصدر للقمح عام 2021، حيث صدرت 20 مليون طن بحصة سوقية عالمية تبلغ 10 بالمائة،[1] بالتالي تعد هذه المنطقة من أهم مناطق سلال الخبز حول العالم، حيث تتأثر الأسواق العالمية وكذا الأسعار جراء تذبذب أو توقف في إنتاج وتصدير هذه المادة الأساسية، مما يساهم في حالة انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تأثير الحرب على سلاسل إمدادات الغذاء في العالم

في ضوء التداعيات السلبية للحرب الروسية في أوكرانيا، تأججت أسعار الغذاء في السوق الدولية لعدة أسباب كتعطيل صادرات الغذاء والحبوب من طرفي الصراع، فضلًا عن تهديدات تخص نقله وما يتطلب من أمن للسفن والعاملين في الزراعة والنقل، وكذلك تقلبات أسعار الصرف العالمية، وارتفاع تكاليف النقل والشحن، وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، وكذلك أسعار الأسمدة، بالإضافة إلى انخفاض المحاصيل والمساحة المزروعة في روسيا وأوكرانيا بسبب الحرب، وكذلك حظر الصادرات من بعض المحاصيل الغذائية في بعض الدول كالهند من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، وكل تلك العوامل أثارت قلق العديد من الدول التي تعتمد على الصادرات الغذائية القادمة من روسيا وأوكرانيا، في تلبية احتياجاتها، ودفع فاتورة باهظة على الصعيد الاقتصادي عمومًا، وعلى صعيد الغذاء خصوصا.[2]

---

[1] أحمد محمد فهمي، مرام أكرم كمال، ميار هاني أحمد: عام على الحرب (الروسية–الأوكرانية): كيف ألقت بظلالها على مختلف مناطق العالم، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وافريقيا)، 2023/03/02.

https://shafcenter.org/%D8%B9%D9%80%D9%80%D8%A7%D9%85

تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/18 على الساعة 20:08.

[2] الإقرار بوجود أزمة غذاء عالمية وضرورة معالجتها، موقع البنك الدولي، موقع سبق ذكره، 2023/05/01.

تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/18 على الساعة 22:24.

كما أمكن رصد تأثيرات الحرب الروسية–الأوكرانية على سلاسل إمدادات الغذاء في العالم، كما يلي:

- تعطيل النشاط الزراعي الأوكراني حيث أدى النزوح الكثيف للسكان من أوكرانيا إلى خفض أعداد المزارعين، ومن ثم تباطأت عمليات حصاد وتسليم المحاصيل الزراعية إلى الأسواق، وتراجع النشاط الزراعي في أوكرانيا خلال الفترة الأخيرة.
- إغلاق الموانئ الأوكرانية الواقعة على البحر الأسود، وهو ما تسبب في تعطيل سلاسل إمدادات الحبوب وغيرها من المحاصيل إلى الأسواق الخارجية. وبافتراض أنه لم تتضرر البنى التحتية للنقل الداخلي في أوكرانيا، بما في ذلك الطرق وشبكات السكك الحديدية، فسوف يتعذر شحن الحبوب الخشنة بواسطة القطارات بسبب عدم وجود نظام مناسب للسكك الحديدية صالح لنقل الشحنات وبكميات كبيرة.
- وأدت الحرب الحالية أيضاً إلى ارتفاع أقساط التأمين الخاصة بمنطقة البحر الأسود، مما زاد من تكاليف الشحن البحري المرتفعة أصلا منذ بداية جائحة كورونا، وأسهم في ارتفاع أسعار الواردات الغذائية على المستوى العالمي مؤخراً.
- وتجدر الإشارة إلى أن قرار الهند القاضي بحظر تصدير القمح ليس ناتجاً فقط عن الحرب في أوكرانيا، وإنما أيضاً بسبب موجات الحر التي شهدتها البلاد في الأسابيع الماضية، والتي ستؤدي إلى خفض الإنتاج عن المستوى المستهدف في الموسم الحالي، أي تجاوز الطلب الإنتاج المتوقع، متسبباً في ارتفاع السعر المحلي للقمح في الهند، ما لم يتم تقييد الصادرات[1] .
- وبغض النظر عن الظروف الاستثنائية للهند، يبدو أن منتجي الغذاء والمحاصيل الزراعية اتجهوا إلى حظر وتقييد صادرات الغذاء بهدف توفير إمدادات كافية من

[1] العالم يواجه مجاعة تستمر سنوات بسبب اجتياح أوكرانيا، مقال منشور على موقع أخبار العرب، الاثنين 2022/07/8.
https://alarab.news/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85
تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/19 على الساعة 15:34.

المحاصيل المختلفة في الأسواق المحلية، وتعزيز استقرار أسعارها، وبالتالي حماية الأمن الغذائي في البلاد

- التأثير على سلاسل الإمدادات حيث فرضت الحرب الروسية–الأوكرانية اختلالات واسعة في سلاسل إمدادات الحبوب الخشنة والبذور الزيتية القادمة من أوكرانيا وروسيا، مما أثر على الأمن الغذائي في نحو 50 دولة تعتمد على روسيا وأوكرانيا لتأمين نسبة تفوق أحيانا 30 في المائة من إيرادات هذه الدول من القمح. كما تعتمد بلدان كثيرة في أوروبا وآسيا على روسيا لتأمين أكثر من 50 في المئة من إيراداتها من الأسمدة.
- لكن من الواضح أن أزمة الغذاء ستؤثر بشكل متفاوت على دول العالم، وستكون الدول النامية هي الأكثر تأثراً، وبالنظر إلى أن كلاً من الصين والهند والبرازيل والولايات المتحدة هي أكبر أربع دول منتجة ومصدرة للمحاصيل الزراعية في العالم، وهي تشكل أيضاً 43 في المئة من سكان العالم، فإنها ستكون أقل تأثراً بالأزمة الحالية.
- تغير خارطة تجارة الغذاء: بما أن أزمة إمدادات الغذاء الرئيسية تتمثل في عدم تلبية احتياجات الدول من المحاصيل الزراعية، خاصةً القمح –علماً بأن قائمة أكبر 10 مستوردين للقمح تضم دولاً مثل إندونيسيا وتركيا وبنغلاديش والمغرب ونيجيريا والبرازيل والفلبين وغيرها– فإن الدول النامية تعد الأكثر تضرراً من الأزمة الغذائية.
- وهنا ستتضرر من الحرب الروسية–الأوكرانية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أكبر نظراً لاعتماد دول هذه المنطقة على واردات الغذاء، حيث تستورد من روسيا وأوكرانيا 42 في المئة من القمح و23 في المئة من الزيوت النباتية، وهو ما يجعلها عرضة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما أن انقطاع

جزء فقط من إمدادات القمح سيدفع تلك الدول إلى البحث عن مصادر أخرى، وبأي تكلفة، لتزويدها باحتياجاتها بدلاً من روسيا وأوكرانيا[1].

لا يزال تضخم أسعار الغذاء المحلية مرتفعاً في مختلف أنحاء العالم، وتشير المعلومات المستمدة من أحدث تقارير عن الشهور من جانفي 2023 إلى أفريل 2023، التي تشمل بيانات عن تضخم أسعار المواد الغذائية، إلى ارتفاع معدلات التضخم في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تقريباً، مع ارتفاع مستويات التضخم إلى أكثر من 5% في 64.7% من البلدان منخفضة الدخل، و83.7% من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، و89% في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وكثير منها تشهد معدلات تضخم مكونة من خانتين. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني 81.8% من البلدان مرتفعة الدخل من ارتفاع تضخم أسعار الغذاء. وتقع البلدان الأكثر تضرراً في: أفريقيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأوروبا، وآسيا الوسطى.[2]

ويشير التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023، الذي صدر في 3 ماي، إلى أن 258 مليون شخص في 58 بلدا أو منطقة واجهوا أزمة أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022. وفي 7 بلدان (أفغانستان، وبوركينا فاصو، وهاييتي، ونيجيريا، والصومال، وجنوب السودان، واليمن)، واجه بعض السكان المتضررين مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، مما يشير إلى خطر المجاعة ومستويات خطيرة للغاية من سوء التغذية في عدة مناطق من هذه البلدان، ومنذ إصدار هذا التقرير، نجد أكبر عدد من البلدان التي تواجه مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ويعد عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمات أو انعدام الأمن الغذائي الحاد والأكثر شدة هو الأعلى على الإطلاق منذ أن ظهرت هذه البيانات في عام 2017 في التقرير العالمي عن أزمة الغذاء،

[1] العالم يواجه مجاعة تستمر سنوات بسبب اجتياح أوكرانيا، موقع أخبار العرب، موقع سبق ذكره.

[2] تحديث الأمن الغذائي/استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، موقع البنك الدولي، موقع سبق ذكره. تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/19 على الساعة 17:19.

حيث يمثل عام 2022 العام الرابع على التوالي من الزيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[1]

وفي إصدار أفريل 2023 من تقرير آفاق أسواق السلع الأولية العالمية، أشار البنك الدولي إلى أنه من المتوقع بوجه عام أن تنخفض أسعار السلع الأولية بنسبة 21 بالمائة في عام 2023 عما كانت عليه في عام 2022، وعلى وجه التحديد من المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة بنسبة 26 بالمائة، وأسعار خام برنت 16%، وأسعار المنتجات الزراعية 7%، وأسعار المواد الغذائية 8%، وأسعار الأسمدة 37 بالمائة. وفي الربع الأول من عام 2023، انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأولية بنسبة 14 بالمائة وبنهاية مارس كانت أقل بنحو 30 بالمائة من ذروتها التاريخية في جوان 2022. وعلى الرغم من هذه الانخفاضات، لا تزال مؤشرات أسعار الأسمدة والغذاء أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كورونا.[2]

المطلب الثاني: إجراءات إدارة الأزمة والاستعداد للمستقبل

جراء التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، والتي أدت إلى تضرر العديد من دول العالم وعدم قدرتها على تأمين أغذيتها الكافية ومنه انعدام الأمن الغذائي، خاصة تلك الدول الفقيرة التي تعاني من التبعية و/أو النزاعات والصراعات و/أو التي تشهد تغيرات مناحية...سارع صناع القرار على المستوى المحلي وكذا الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات الدولية الى وضع خطط وبرامج عملية من شأنها التخفيف أو وضع حد لمشكلة انعدام الأمن الغذائي على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، وفيما يلي سنحاول ذكر بعض التدخلات المختلفة لمجابهة الأزمة:

يستجيب البنك الدولي لأزمة الغذاء المتصاعدة من خلال أربعة من مجالات العمل وهي:[3]

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، موقع سبق ذكره.

[2] موقع البنك الدولي، موقع سبق ذكره.

[3] الإقرار بوجود أزمة غذاء عالمية وضرورة معالجتها، موقع البنك الدولي، موقع سبق ذكره.
تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/19 على الساعة 01:57.

- مساندة الإنتاج والمنتجين؛
- تسهيل زيادة التجارة في المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج الغذائي؛
- مساندة الأسر الأكثر احتياجاً؛
- الاستثمار في الأمن الغذائي المستدام.

حقق البنك هدفه المتعلق بتقديم ارتباطات بقيمة 30 مليار دولار لصالح الاستجابة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. وفي الفترة بين أفريل وديسمبر 2022، تجاوزت ارتباطات البنك في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في إطار القروض الجديدة 12 مليار دولار، وقد تم تقديم نصفها تقريبا لأفريقيا، وهي واحدة من أكثر المناطق تضررا من أزمة الغذاء:

وقد أتاح البنك أكثر من 26 مليار دولار للإجراءات التدخلية قصيرة وطويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي في 69 بلداً، ومنها التدخلات النشطة في 22 من بين 24 بؤرة من بؤر الجوع الساخنة التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على أنها البلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. ومنذ أفريل 2022، صرف البنك الدولي 8.1 مليارات دولار، مقسمة بالتساوي تقريباً بين الاستجابة للأزمات ومشروعات بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. وعلى المدى القصير، ستقدم مشروعات مثل المشروع الطارئ لمكافحة أزمة الغذاء في الكاميرون مساعداتٍ غذائية وتغذوية طارئة إلى 98490 مستفيداً بمساندة من برنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى مساندة الأسر الأكثر احتياجاً، يمكن لحكومات البلدان المصدرة للسلع الغذائية تحسين الأمن الغذائي العالمي من خلال الحد من بعض التدابير مثل حظر تصدير المواد الغذائية وتكديسها. وعلى المدى الأطول، يمكن للحكومات أن تحدث فرقاً هائلاً عن طريق إعادة توجيه الإنفاق العام على السياسات الزراعية

ومساندة نظام غذائي يكون أكثر استدامة وقدرة على الصمود بحيث يؤدي إلى تحسين مستوى الصحة العامة، واقتصادات البلدان وكوكب الأرض بشكل مباشر.[1]

أصدر السيد شو دونيو–Shou Donio المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيدة كريستالينا جيورجيفا–Kristalina Georgieva مديرة صندوق النقد الدولي، والسيد دافيد مالباس–DavidMalpass، رئيس مجموعة البنك الدولي، والسيد دافيد بيزلاي– David Beasley، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة نكوزي اوكونجو لويالا– Ngozi Okonjo–Iweala المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، بيان مشترك والذي يدعون فيه إلى مواصلة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لأزمة الأمن الغذائي والتغذوي العالمية من أجل:

- إنقاذ بؤر الجوع.

حيث يحتاج برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى تمويل عاجل لخدمة الأشخاص الأشد ضعفًا على الفور. وفي عام 2022، قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه مساعدات غذائية وتغذوية لعدد قياسي من الأشخاص –تجاوز 140 مليون شخص– بالاستناد إلى مساهمات قياسية بلغت 14 مليار دولار أمريكي، جاء منها مبلغ قدره 7.3 مليارات دولار أمريكي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وأرسل برنامج الأغذية العالمي أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي على شكل تحويلات نقدية إلى السكان في 72 بلدًا وقدم الدعم لبرامج التغذية المدرسية في 80 بلدًا، بما في ذلك إلى 15 مليون طفل من خلال الدعم المباشر وإلى أكثر من 90 مليون طفل من خلال تعزيز البرامج الحكومية الوطنية للتغذية المدرسية[2].

- تسهيل التجارة، وتحسين أداء الأسواق، وتعزيز دور القطاع الخاص؛

[1] كنري سينج: الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الاوكرانية: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم النشر بتاريخ 2022/06/01. https://ecss.com.eg/19551/
تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/19 على الساعة 10:00.

[2] البنك الدولي، موقع سبق ذكره.

لقد رفعت البلدان بعض تدابير الحظر المفروضة على صادرات القمح والأرزّ، غير أنّ القيود وتدابير الحظر الجديدة المفروضة على الصادرات، ولا سيما الخضار منها، تؤثر سلبًا على توافر السلع في الأسواق العالمية. ويمكن تعزيز الأمن الغذائي العالمي إذا قامت الحكومات بدعم منتجي الأغذية ومستهلكيها على السواء بطريقة ذكية وهادفة، مثلًا من خلال تعزيز توفير السلع العامة بطرق تحسّن إنتاجية المزارع على نحو مستدام. ويمكن أن تستخدم البلدان خطط القسائم الإلكترونية للأسمدة وأن تتجنب خطط المشتريات العامة والتوزيع المدعوم الواسعة النطاق، سواء أكان ذلك في ما يتعلّق بالمدخلات الزراعية أو بالمنتجات الزراعية، والتي تؤدي إلى استبعاد القطاع الخاص.

- إصلاح وإعادة توجيه الدعم الضار مع الاستهداف الدقيق والكفاءة للوصول إلى المستحقين،

تأتي معظم استجابات الحماية الاجتماعية العالمية للتضخم على شكل إعانات يكون نصفها غير محدد الأهداف وغير فعال ومكلف بالنسبة إلى الحكومات التي تتمتع بقدرات محدودة بالفعل. وينبغي توسيع نطاق الدعم المقدم للبلدان من أجل تعزيز وتطبيق استراتيجيات الحماية الاجتماعية الشاملة والقابلة للتنفيذ والمستجيبة للصدمات. ولقد ركّزت السياسات والإصلاحات التي يدعمها تمويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الانتقال من التدابير الواسعة النطاق إلى النُهج الهادفة بشكل أفضل[1].

استثمرت منظمة الأغذية والزراعة مبلغًا قدره واحد مليار دولار أمريكي لدعم أكثر من 40 مليون شخص في المناطق الريفية بواسطة تدخلات زراعية حاسمة من حيث توقيتها. وركّزت هذه الأنشطة بشكل رئيسي على البلدان المدرجة في "التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية" وعددها 53 بلدًا.

[1] صندوق النقد الدولي، موقع سبق ذكره.

وينبغي للبلدان الموازنة بين الإجراءات التدخلية العاجلة قصيرة الأجل وجهود بناء القدرة على الصمود على المدى الأطول في إطار استجابتها للأزمة.[1]

وفي ماي 2022، شاركت مجموعة البنك الدولي ورئاسة مجموعة السبع في اجتماع التحالف العالمي للأمن الغذائي بهدف تحفيز الاستجابة الفورية والمنسقة لمواجهة أزمة الجوع العالمية المتواصلة. وقد أعد التحالف لوحة البيانات العالمية للأمن الغذائي والتغذوي التي يسهل الوصول إليها للجمهور، والتي تتيح معلومات في الوقت المناسب لصانعي القرار على الصعيدين العالمي والمحلي للمساعدة في تحسين تنسيق السياسات والاستجابة المالية لأزمة الغذاء.[2]

يعمل الاتحاد الأوروبي، بصفته شريكاً قديماً وموثوقاً للعديد من البلدان حول العالم، من أجل ضمان الأمن الغذائي العالمي وبناء أنظمة غذائية مرنة.

سيتم توزيع 500 مليون يورو في مخصصات وطنية من أجل تقديم الدعم المباشر للمزارعين الأكثر تأثراً بتكاليف المدخلات المرتفعة وإغلاق أسواق التصدير، ويمكن أن تستكمل بلدان الاتحاد الأوروبي هذا الدعم بنسبة تصل إلى 200% بالأصول الوطنية[3].

---

[1] موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البيان المشترك الثالث لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية، 2023/2/8.
https://www.fao.org/newsroom/detail/joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-world-bank-wfp-and-wto/ar تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/19 على الساعة 16.55.

[2] موقع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2023.
https://www.ifpri.org/news-release/press-briefing-new-report-repurposing-agricultural-support-transform-food-systems تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/19 على الساعة 18.10.

[3] موقع المفوضية الأوروبية، اجراءات الاتحاد الأوروبي، الأمن الغذائي العالمي.
https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2022-2026/stronger-europe-world/eu-actions-enhance-global-food-security_ar
تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/19 على الساعة 21:54.

بالإضافة إلى التمويل المعلن عنه، خصصت المفوضية الأوروبية بالفعل 175 مليون يورو إضافية كمساعدات إنسانية لدعم من هم في أمس الحاجة إليها في أوكرانيا ومولدوفا.[1]

1 أزمات الغذاء: 210 مليون يورو مساعدة الفئات الأكثر ضعفا، الموقع السابق، 14 نوفمبر 2022.
تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/20 على الساعة 10:00.

المبحث الثاني: انعكاسات الحرب على الأمن الغذائي الافريقي

تمر قرابة الخمسة عشرة شهرا على نشوب حرب روسيا وأوكرانيا على قارة إفريقيا بأوجاع ثقيلة، لما شهده العام الماضي من أزمات شديدة حاصرت القارة نتيجة صعوبات استيراد الحبوب من موسكو وكييف، باعتبار أن الدولتين الأخيرتين من أكثر الدول تصديرا لهذه المادة الاساسية إلى إفريقيا، بالإضافة لموجات التغير المناخي التي هددت الأمن الغذائي بشدة، وبالنظر إلى أن هذا الأخير يرتبط تأمينه بانتعاش الاقتصاد فسوف نتطرق أولا الى دراسة الآثار الاقتصادية للأزمة على دول القارة السمراء.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على افريقيا

بينما كانت القارة الإفريقية تحاول أن تتعافى من تأثيرات جائحة كورونا، وكذا مجابهة تداعيات التغيرات المناخية، ظهرت الحرب الروسية الأوكرانية والتي كان لها التأثير الكبير على الاقتصاد الافريقي ويمكن تلخيص القنوات الرئيسية لتأثير الازمة فيما يلي:

أولا: الأثر على النمو الاقتصادي

تسببت الأزمة الأوكرانية في خفض النمو الاقتصادي للقارة الذي كان من المفترض أن يرتفع قليلا هذا العام بعد "كوفيد-19" ويصل إلى 3.7 بالمائة، وسيناهز نمو الصادرات 4 بالمائة وليس 8.3 بالمائة كما كان متوقعا[1]، حيث يقع ضمن هذه القارة 6 من أسرع 20 مدينة نموا في العالم و3 لأسرع اقتصادات نموا على مستوى العالم، فجمهورية مصر هي رابع أسرع اقتصاد بنسبة 3.55 بالمائة.[2]

[1] حسن رزاق، هكذا تؤثر الحرب بأوكرانيا على إفريقيا.. نحو نصف دولها رفضت إدانة روسيا، موقع الجزيرة، 2022/03/19

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/5/9/%D9%83%D9%8A%D9%81

تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/25، على الساعة 14:03.

[2] وعد المعايطة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على القارة الافريقية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 46، 2 أوت 2022. www.asjp.net تم الولوج للموقع بتاريخ 2023/05/21 على الساعة 20:08

ثانيا: الأثر على التجارة

نمت الصادرات الاوكرانية إلى أفريقيا بشكل مطرد، من 210 مليون دولار أمريكي في عام 1996 إلى أكثر من 4 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بينما وصلت الصادرات الروسية لإفريقيا إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2020، وهو ما يمثل حوالي 2 بالمائة فقط من تجارة إفريقيا مع العالم، الأمر الذي يوحي بأن تأثير التجارة سيكون هامشيا.

ومع ذلك، فإن عددا قليلا من الدول سيتأثر بشكل أكبر من البقية، حيث تصل تجارة ملاوي مع روسيا إلى 81 بالمائة من إجمالي تجارتها الخارجية، تليها أوغندا بنسبة 7.2 بالمائة، ثم السنغال 4.4 بالمائة، والنيجر والكونغو بنسبة 4 بالمائة لكل منهما، بالإضافة إلى تأثر صناعة الشاي في كينيا، حيث تعد روسيا من بين أكبر خمسة مستهلكين للشاي في كينيا، حيث تعد روسيا من بين أكبر خمسة مستهلكين للشاي الكيني.

على الرغم من أن جزءا كبيرا من تجارة روسيا وأوكرانيا مع إفريقيا يأتي تحت مظلة المواد الغذائية التي يفترض ألا تتأثر بالعقوبات، إلا أن ارتفاع الأسعار ونقص المعروض سيكون له تأثير كبير على الواردات، بينما قد لا يرغب بعض التجار الأفارقة في المخاطرة بالتصدير إلى الدولتين في ظل عقوبات تشمل منع روسيا من أنظمة المدفوعات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك جزء آخر من خسارة إفريقيا في الفرص الضائعة، حيث تعهدت روسيا في قمة "سوتشي" 2019 بزيادة التبادل التجاري مع إفريقيا إلى 40 مليار دولار، وكانت المؤشرات الأولية تشير إلى أنه من المنتظر أن يصل التبادل إلى هذا الحجم بحلول عام 2024.[1]

[1] حسن رزاق، موقع الجزيرة، موقع سبق ذكره.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/5/9/%D9%83%D9%8A%D9%81

ثالثا: الأثر على الاستثمار

فيما يخص الاستثمارات الروسية في إفريقيا، والتي تتركز بشكل كبير في قطاعات النفط والغاز والتعدين والطاقة النووية، فمن المرجح أن تثبط العقوبات المفروضة على روسيا من تدفق الاستثمارات الروسية لإفريقيا قليلا، فضلا عن أن حالة عدم اليقين حول الاقتصاد العالمي تنقل بالتبعية التأثيرات إلى التأثيرات الدولية الأخرى التي قد تشهد اضطرابا على المدى القصير، ومع استقرار الاوضاع ستعاود التدفق من جديد.

وتمتلك جنوب إفريقيا استثمارات ضخمة في روسيا تتجاوز حاجز الـ 80 مليار راند (حوالي 5 مليار دولار)، بينما يبلغ اجمالي الاستثمارات الروسية في جنوب إفريقيا حوالي 23 مليار راند (حوالي مليار دولار).

رابعا: الأثر على المساعدات

تقدم روسيا مساعدات إلى إفريقيا بحوالي 400 مليون دولار سنويا، يتم توزيع نحو 60 بالمائة منها عبر منظمات دولية، مثل برنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة للاجئين، وفي ظل التوترات الحالية بين روسيا وأوروبا والولايات المتحدة، على خلفية الأزمة الأوكرانية، قد تتأثر هذه المساعدات في الحجم وقنوات التوزيع[1].

خامسا: الأثر على السياحة الإفريقية

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على قطاع السياحة الإفريقي، الذي لا يزال يتعافى من تداعيات أزمة كوفيد-19، حيث تأتي اثنتان من الدول الإفريقية ضمن قائمة الوجهات العشر الأكثر جذبا للسياح الروس في العالم، وهما سيشل ومصر، ويمثل السياح الروس 16 بالمائة من إجمالي السائحين في مصر، إلى جانب نسبة متفاوتة من السائحين الروس في كل من تونس والمغرب وتنزانيا وموريشيوس.

[1] وعد المعايطة، المجلة العربية للنشر العلمي، موقع سبق ذكره. www.asjp.net

وفي ظل الأزمة الحالية، توقفت حركة السياحة من وإلى الدولتين، وتم إلغاء كل حجوزات الرحلات الجوية تقريبا خلال الفترة من مارس إلى ماي 2022، بعد أن كانت هذه الحجوزات قد شهدت تعافيا بنسبة 275 بالمائة في سيشل، و216 بالمائة في مصر عن الفترة نفسها في 2020، وبالنسبة لدولة مثل سيشل سيكون لذلك الامر عواقب وخيمة على اقتصادها المعتمد على السياحة العالمية بسبب ارتفاع التكاليف، وبالتالي لمزيد من الانخفاض في تدفقات النقد الأجنبي للدول الإفريقية.[1]

المطلب الثاني: تأثير الحرب على واردات القارة السمراء من المواد الأساسية والأمن الغذائي عموما

وبما أن أثر الأزمة الروسية الأوكرانية لم يكن فقط محدود على الدولتين صاحبتي الشأن، فإن القارة الإفريقية بأهميتها وثقلها السياسي تأثرت أيضا بهذه الأزمة. فالكثافة السكانية للقارة السمراء تجعل منها سوق للكثير من السلع التي تصدرها الدول الكبرى، وتعتمد 23 دولة من دول القارة الإفريقية على استيراد العديد من السلع الأساسية من روسيا وأوكرانيا (الحبوب والأسمدة والذرة والزيت النباتي) ومن أهمها القمح، وعلينا ان لا ننسى أن للأزمة أثر على تكاليف النقل لهذه السلع وأسعارها حيث ارتفاع أسعار الخبز من الاحتمالات الواردة بشكل كبير في كثير من الدول الافريقية.

هذا النقص الشديد في الإمدادات إلى دول القارة، إلى جانب انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 25 بالمائة، وانخفاض حجم الإنتاج بنسبة 37 بالمائة فاقم أزمة الغذاء في عدة دول، ووضع بعضها على حافة المجاعة.

[1] وعد المعايطة، المجلة العربية للنشر العلمي موقع سبق ذكره.

ذكر بيان مشترك صادر عن 11 منظمة إغاثة دولية، أن هناك نحو 27 مليون شخص يعانون الجوع في منطقة غرب إفريقيا، وقد يرتفع إلى 38 مليون نسمة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية بزيادة تصل إلى 40 بالمئة، وهذا يعد ارتفاعا غير مسبوق في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص المواد الغذائية داخل القارة رغم كل أزماتها، فقد ادت الحرب إلى نقص بواقع 30 مليون طن من الغذاء في إفريقيا،[1] وقال المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لغرب أفريقيا، السيد Chris Nikoi: "إن التفاقم الحاد لحالة الأمن الغذائي والتغذية في غرب أفريقيا يُدمي القلب" وأضاف أن: "هناك حاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة في تعزيز قدرات المجتمعات والأفراد على تحمل الصدمات، مع إعطاء الأولوية للحلول المحلية والطويلة الأجل لإنتاج الأغذية وتحويلها، ووصول الفئات الضعيفة إليها".

كما أن الوضع الغذائي القاتم أصلًا للمجتمعات المحلية عبر أنحاء الإقليم آخذ في التدهور إذ من المقدر أن يواجه 16.5 ملايين طفل دون سن الخامسة سوء التغذية الحاد في عام 2023، بما في ذلك 4.8 ملايين طفل قد يتعرضون للشكل الحاد والموهن منه، أي سوء التغذية الحاد الشديد، ويعني ذلك ارتفاعًا بنسبة 83 في المائة في سوء التغذية الحاد حول العالم مقارنةً بالمتوسط المسجل في الفترة 2015-2022. وبالإضافة إلى عدم تيسر كلفة اتباع نمط غذائي صحي مغذ ومتنوع (خاصة بالنسبة إلى صغار الأطفال.[2]

وحذرت كذلك منظمة أوكسفام للإغاثة من أزمة غذائية وشيكة في شرق أفريقيا؛ إذ تعد حرب روسيا على أوكرانيا من العوامل التي تدفع إلى كارثة محتملة، وقالت المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام "غابرييلا بوشر" في بيان "إن إثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان -من بين دول أخرى- معرضة للخطر بشكل خاص، حيث تستورد دول شرق

[1] صورة بالأرقام.. هذا ما فعلته حرب أوكرانيا في غذاء إفريقيا، موقع سكاي نيوز عربية، 2023/02/25.
https://www.skynewsarabia.com/world/1600344-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-
تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/25 على الساعة 23:59.

[2] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع سبق ذكره، 2022/11/22.

أفريقيا ما يصل إلى 90% من قمحها من أوكرانيا وروسيا، بالإضافة الى تأثر دول شرق أفريقيا من جراء نقص الإمدادات بالقمح.

ونشرت منظمة رايتس ووتش تقريرا عبر موقعها الإلكتروني قالت فيه إن الغزو الروسي لأوكرانيا أدى إلى تفاقم الجوع في شمال أفريقيا، حيث تستورد من روسيا وأوكرانيا 42 في المئة من القمح و23 في المئة من الزيوت النباتية، وهو ما يجعلها عُرضة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، لكون هذين البلدين مصدّرين رئيسيين للمنتجات الزراعية إلى العديد من دول المنطقة[1]؛ حيث أعلنت الحكومة المغربية تحملها فرق أسعار القمح داخل البلاد بسبب ارتفاعها جراء تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وقد جاء ذلك في تصريح للمتحدث باسم الحكومة "مصطفى بايتاس"، خلال مؤتمر صحفي في أواخر سنة 2022 عقب اجتماع الحكومة الأسبوعي[2].

بالنسبة لمصر يمكن اعتبار أن إمدادات القمح الروسية والأوكرانية قد تعادل مشكلة الطاقة والغاز الروسي تحديداً بالنسبة لأوروبا، وهي مناظرة لصالح مصر فى حالة القمح، لكن الإشكالية لا تتمثل في مقاربة القيود التي قد تفرض على روسيا أو أوكرانيا تحت المظلة الروسية، بل في مقاربة الإنتاج التي قد تُشكل تحديا، فقد تتواصل عملية إنتاج الغاز الروسي عبر الأنابيب في ظل الحرب، لكن القمح سلعة زراعية تصدر عبر وسائل نقل مختلفة، وعليه فلا شك أن الإنتاج سيتأثر، وبالتبعية عملية التوريد، وهو ما تم الالتفات إليه في مصر بالبحث عن بدائل أخر.[3]

وحذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" من أن القارة الإفريقية قد تواجه خطر المجاعة بسبب الاعتماد الرئيسي على الحبوب الروسية والأوكرانية، ونبهت

[1] منظمات دولية تحذر: أزمة غذاء ومناخ وشيكة في الشرق الأوسط وأفريقيا جراء الحروب، موقع الجزيرة، موقع سبق ذكره، 2022/10/22. تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/24 على الساعة 23:00.

[2] المغرب يتحمل فرق أسعار القمح نتيجة الأزمة الأوكرانية، الموقع نفسه، 2022/12/24.

[3] أحمد عليبة، مصر تراهن على عدم الانحياز، موقع أوريان 21، 2023/03/01.

(orientxxi.info) مصر تراهن على عدم الانحياز – أحمد عليبه

قادة الدول لضرورة البحث عن مصادر بديلة للحبوب، وتطبيق مجموعة واسعة من الإجراءات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية.[1]

كما قال كبير الاقتصاديين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إفريقيا، "ريموند غيلبين"، خلال مؤتمر صحافي في جنيف بسويسرا "هذه أزمة غير مسبوقة بالنسبة للقارة" الإفريقية، وتحدث "غيلبين" في المؤتمر عبر تقنية الفيديو من نيويورك عن ارتفاع التضخم، لا سيما في جنوب إفريقيا وزيمبابوي وسيراليون، ونتيجة ذلك ستواجه ملايين الأسر صعوبات مالية يمكن أن تفاقم الغضب الاجتماعي في أنحاء القارة التي تضم غالبية أفقر دول العالم. وأضاف ذات المتحدث "نرى احتمال نشوب توترات في بؤر ساخنة مثل الساحل وأجزاء من وسط إفريقيا والقرن الإفريقي".

وأردف المسؤول الأممي "التوترات خصوصا في المناطق الحضرية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض، يمكن أن تتفاقم وتؤدي إلى احتجاجات وأعمال شغب عنيفة"، ويعود ذلك خصوصا الى اعتماد العديد من الدول الإفريقية على روسيا وأوكرانيا في استيراد المواد الغذائية.

من جانبها، أوضحت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة "أهونا إيزياكونوا" أن "بعض البلدان الإفريقية تستورد ما يصل إلى 80 بالمئة من القمح من روسيا وأوكرانيا، مع الاضطرابات التي تحدث الآن هناك حالة طوارئ بصدد التشكل"، وتساءلت إيزياكونوا المديرة الإقليمية لمكتب إفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أين تتجه هذه البلدان بين عشية وضحاها بحثًا عن سلع أساسية؟ وأشدد على أنها سلع أساسية"، ولفتت النظر إلى معدلات اقتراض شديدة الارتفاع لدول إفريقية، وأضافت "إنها أعلى من أي مكان آخر في العالم."

[1] موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع سبق ذكره.

ومن حيث الديون، هناك عدد من البلدان التي تعاني أصلا ضائقة"، مشيرة خصوصا إلى غانا المثقلة بالديون، وحضّت "المؤسسات المتعددة الطرف على بذل جهد جدي للتفكير في سيناريو إعادة هيكلة الديون[1]، ومرد ذلك للغلاء الحاد الذي تشهده مختلف السلع.

وبالإضافة إلى نقص الإمدادات، وحالات التضخم، تعاني دول القارة على غرار بقية دول العالم من ارتفاع رهيب لأسعار مختلف المواد الأساسية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، من جراء زيادة تكلفة الإنتاج والشحن والنقل، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم، وهشاشة معظم اقتصادات دول القارة، وكثرة مديونتها.

يشدّد تقرير منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على الطابع الملح لظروف الأمن الغذائي السيئة جدا في عدة بلدان والتي نشأت عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتفاقمت بفعل الاضطرابات الأخيرة في الأسواق العالمية للأغذية والطاقة، وتتسبب هذه الظروف بخسائر فادحة في مداخيل أفقر المجتمعات، وتستنزف قدرة الحكومات الوطنية على تمويل شبكات الأمان الاجتماعي، والتدابير الرامية إلى دعم المداخيل، واستيراد السلع الأساسية.

وما زالت كل من إثيوبيا، ونيجيريا، وجنوب السودان، بحسب التقرير في "حالة تأهّب قصوى "باعتبارها بؤرا ساخنة" تعاني من ظروف كارثية، فيما تدرج الصومال كبلد جديد في هذه الفئة المقلقة، منذ صدور التقرير الأخير عن البؤر الساخنة في جانفي 2022، وتعاني مجموعات سكان هذه البلدان الخمسة كافة من مستويات "الكارثة" ضمن المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو يواجهون خطر التدهور نحو ظروف كارثية، حيث يصل فيها عدد الأشخاص الذين يعانون من المجاعة ويواجهون خطر الموت إلى 750 000 شخص، ويعيش 400 000 شخص من بين هؤلاء في منطقة تيغراي في

[1] الأمم المتحدة: إفريقيا تواجه أزمة "غير مسبوقة" بسبب حرب أوكرانيا، موقع أكاديمية DW عربية، 2022/10/06.
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85
تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/26 على الساعة 02:56.

إثيوبيا، وهو أعلى رقم يسجّل في بلد واحد منذ المجاعة التي شهدها الصومال في عام 2011.[1]

وما زالت جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي ومنطقة الساحل والسودان "مصدر قلق بالغ" في ظل الأوضاع الحرجة المتدهورة، كما في الإصدار السابق من هذا التقرير مع انضمام كينيا إلى قائمة هذه البلدان في التقرير الجديد، وأضيفت كل من البلدان الساحلية في غرب أفريقيا (بنين، وكابو فيردي، وغينيا، وزمبابوي) إلى قائمة البلدان التي تشكل بؤرًا ساخنة، إلى جانب أنغولا، ومدغشقر، وموزامبيق التي ما زالت بؤرًا ساخنة للجوع بحسب ما جاء في التقرير.

وفاقم الأزمة تغير المناخ، ما جعل الزراعة أكثر صعوبة، فضلًا عن الصراعات المسلّحة في بوركينافاسو ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا والسودان، وعدم الاستقرار السياسي.

في خضم الأزمة اتفق الجانبان روسيا وأوكرانيا على السماح للسفن المحملة بالحبوب من الانطلاق للدول التي في حاجة إلى الحبوب الغذائية.

وانطلق من الموانئ بالفعل حوالي 20 مليون طن من الحبوب، وارتفع هذا الرقم إلى 75 مليون طن، ولكن هذه الانفراجة لم تسفر عن تحقيق أمن غذائي لإفريقيا[2].

[1] الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الاوكرانية على الدول الافريقية: التهديدات والفرص، منتدى دراية الاستراتيجي، 2022/09/18.

[2] موقع سكاي نيوز عربية، موقع سبق ذكره.

المبحث الثالث: الإجراءات المتبعة لمجابهة انعدام الأمن الغذائي بسبب الحرب على أوكرانيا

اتخذت دول القارة السمراء العديد من الإجراءات الضرورية الآنية منها أو المتوسطة أو البعيدة المدى، وذلك بغرض مجابهة انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن شعوبها الغذائي، وذلك على مختلف المستويات، المحلي والإقليمي أو عن طريق تدخل المؤسسات والمنظمات الدولية.

المطلب الأول: الجهود الافريقية المشتركة للتكامل من أجل تحقيق الأمن الغذائي

أصدر البنك الأفريقي للتنمية مبلغا قدره 27.41 مليون دولار من أجل التحول الزراعي (TAAT)*. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة إنتاجية الأسر الزراعية ودخلها من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى التقنيات القادرة على التكيف مع الظروف التي فرضتها في 36 دولة أفريقية منخفضة الدخل، بحلول عام 2025. وتم اتخاذ قرار صرف هذا المبلغ الجديد في أبيدجان من قبل مجلس إدارة مجموعة البنك يوم الجمعة 15 جويلية 2022، ويأتي هذا القرار في إطار المرفق الافريقي لإنتاج الغذاء في حالات الطوارئ بقيمة 1.5 مليار دولار التابع للبنك الافريقي للتنمية، وهي مبادرة على مستوى القارة لتجنب أزمة غذائية وشيكة تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا، وتم إنشاء مرفق اضافي جديد من قبل البنك في نوفمبر 2022 قصد مساعدة البلدان الافريقية في الحصول على موارد إضافية للإنتاج الزراعي للوقاية من أزمة غذائية وشيكة بسبب الأزمة، ويهدف إلى توفير البذور المعتمدة والأسمدة وخدمات الإرشاد وتقنيات إدارة ما بعد الحصاد لـ 20 مليون مزارع، ومن المتوقع أن يتم إنتاج 38 مليون طن إضافية من المواد الغذائية (11 مليون طن من القمح و18 مليون طن من الذرة و6 ملايين طن من الأرز و3 ملايين طن من فول الصويا) بقيمة 12 مليار دولار، على مدى العامين المقبلين[1].

* Technologies for African Agriculture Transformation

[1] موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع سبق ذكره،
تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2023/05/27 على الساعة 23:32.

وافق مجلس إدارة بنك التصدير والاستيراد الافريقي "أفريكسم"* على إطلاق برنامج تمويل التجارة لافريقيا بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي لمواكبة أزمة أوكرانيا وهو برنامج للتسهيلات الائتمانية التي طورها البنك لإدارة آثار الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات والشركات الافريقية.

كما وافق الاتحاد الافريقي ومساهمي البنك على زيادة رأس المال العام بمقدار 6.5 مليار دولار أمريكي لتعزيز القدرة على التعامل مع الأزمة الروسية–الأوكرانية، وإلى جانب التمويل، يخطط البنك للعمل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)، ومفوضية الاتحاد الافريقي (AUC)، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFTA) لإطلاق مجموعة تنسيق سلسلة التوريد بين البلدان الافريقية الهادفة إلى موائمة الإنتاج والاستهلاك لضمان إعطاء الأولوية لما يتم إنتاجه في إفريقيا؛ لتلبية متطلبات الدول بها[1].

المطلب الثاني: إجراءات المنظمات الدولية للتعامل مع الأزمة

دعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بلدان مجموعة السبعة إلى المساعدة في استباق حدوث نقص في الأغذية في المستقبل في ظل انحسار الإمدادات بفعل الحرب في أوكرانيا، وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية والتهديدات الناجمة عن ذلك بالنسبة إلى البلدان الضعيفة أصلاً في كل من أفريقيا وآسيا، ودعا أيضا المدير العام للمنظمة في كلمته أمام مجموعة السبعة الحكومات إلى "الامتناع عن فرض قيود على الصادرات، ما من شأنه أن يفاقم الزيادات في أسعار الأغذية وأن يقوّض الثقة في الأسواق العالمية"، وقد تلقّت المنظمة مبلغ 183 مليون دولار أمريكي يمثل نسبة 68 في المائة من الأموال المطلوبة بموجب خطة الارتقاء بالوقاية من المجاعة في الصومال التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (ماي 2022–جوان 2023).

* بنك التصدير والاستيراد الإفريقي.

[1] موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع السابق.

وتمكّنت المنظمة بفضل هذه الأموال من الوصول إلى ما يربو على مليون (1) شخص أو نسبة 47 في المائة من العدد الإجمالي البالغ 2.4 ملايين شخص.

وتحتاج المنظمة إلى أموال إضافية عاجلة من أجل تحسين الحصول الفوري على الأغذية والاحتياجات الأساسية في المناطق الريفية والنائية والتي يصعب الوصول إليها، فضلًا عن حماية سبل العيش ودعم إنتاج الأغذية في الأماكن التي لا يزال ذلك ممكنًا فيها.

قال السيد Rein Paulsen، مدير مكتب المنظمة لحالات الطوارئ والقدرة على الصمود: "إنّ المساعدة التي تقدمها المنظمة لدعم سبل العيش تنقذ الأرواح وتمهد الطريق أمام تسريع التعافي في صفوف الكثير من الأشخاص. بيد أنّ الأزمة التي طال أمدها قد دخلت عامها الثاني الآن ولم يعد في جعبة الأشخاص الأشد ضعفًا المزيد من الاستراتيجيات لمواجهتها، حيث تعاني الأسر من الفقر الشديد والنزوح وسوء تغذية الأطفال بل وخسارة الأرواح أيضًا. ومن الهام جدًا الاستثمار في نظم الإنذار المبكر وتوفير تمويل مرن للإجراءات الاستباقية والنُهج المنسقة من أجل بناء القدرة على الصمود بغية كسر حلقة الضعف الشديد والمزمن المستمرة عامًا بعد عام.[1]

أوضح البنك الدولي أنه مستعد للإستجابة بكل الادوات المتاحة الملائمة لطبيعة مواطن الضعف والقصور في الدول الافريقية مثل المغرب وتونس ومصر، ومن المتوقع أن تكون آثار الأزمة على مستوى قيود المالية العامة بهذه البلدان، والبنك الدولي على إستعداد أيضا لتقديم المساندة للانتاج المحلي والتسويق التجاري للأغذية الزراعية.

كما أعلن البنك الدولي عن إلتزامه بالاستمرار في تقديم مساعدات فنية وتحليلية وثيقة وموجهة لا سيما الدول التي ستكون أشد تضررا في مجالات تتراوح من استدامة المالية العامة، وإصلاح أنظمة الدعم، والأمن الغذائي، ورصد المعاملات التجارية.[2]

[1] موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع السابق.

[2] البنك الدولي، موقع سبق ذكره.

تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/28 على الساعة 2:54.

خاتمة

لقد تمحورت دراستنا هذه حول واقع الامن الغذائي الافريقي ومدى تأثره بتداعيات الحرب الروسية–الاوكرانية والتي بدأت في أواخر شهر فيفري من سنة 2022، وذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة، وأهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية(مثل القمح)من جهة أخرى، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي عموما والافريقي خصوصا يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة، تأمين الغذاء، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية وغيرها، كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، إلا انه لا بد من استخلاص الدروس من هذه الحرب وتدارك جوانب الضعف مستقبلا حتى لا يكون هناك تأثير كبير لمثل هذه الأزمات والتوترات على الاقتصاد، وقد كانت انعكاساتها كبيرة ومكلفة بالنسبة للعديد من دول القارة، باعتبارها تعاني من التبعية للدول الكبرى المنتجة والمصدرة. وما زاد الطين بلة هو كثرة الصراعات والنزاعات في نواحي عديدة من القارة وكذا مشكل التغير المناخي والجفاف وهشاشة الاقتصاد وعدم الاستقرار السياسي وعدم مسايرتها التطور التكنولوجي في جميع الميادين الذي تتمتع به الدول المتقدمة، رغم ما تتربع عليه دول هذه القارة من مساحة وما تتمتع به من إمكانيات مادية وبشرية، لكنها لا تلقى الاستغلال الأمثل، حيث يعانى سكان العديد من الدول الافريقية التي تعتمد على الاستيراد، من نقص حاد في المواد التغذوية وزيادات كبيرة في الأسعار بشكل يؤدي إلى تأثيرات دائمة على قدرتهم على كسب عيشهم في المستقبل وقدرتهم على الافلات من الفقر، جراء ما انجر على الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث شكل الاعتماد الكبير لمعظم الدول الافريقية على واردات القمح والذرة والزيت النباتي من كل من روسيا وأوكرانيا تحديا جديا فيما خص الأمن الغذائي الافريقي، وخاصة مع تصاعد حدة الأزمة، وتشديد العقوبات على روسيا واحتمال قطعها عن النظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير الى الأسواق الدولية.

ومجدداً ، يدعو هذا الأمر الدول الافريقية الى السعي الى تعزيز الأمن الغذائي ذاتيا وذلك في ظل وجود فوائض مالية ضخمة وأراضي شاسعة قابلة للزراعة على امتداد القارة السمراء، عبر الاستثمار في مشاريع زراعية افريقية مشتركة،

قد تبادر روسيا ببناء تحالفات سياسية إقليمية ودولية مع بعض الدول الإفريقية التي تجمعها علاقات جيدة مع الدول الغربية، وذلك مقابل استمرار تزويدها بالقمح والموارد الغذائية مستغلة فقر الكثير من الدول الإفريقية والكثافة السكانية المتزايدة؛

روسيا ستسعى بشكل جدي للتقرب للدول التي يمكنها كسب أصواتها في المحافل الدولية مثل دول القارة الإفريقية وستعمل على تعزيز علاقاتها معها.

ولقد سارعت العديد من الدول الافريقية لمجابهة خطر انعدام الامن الغذائي، من خلال دعم أسعار السلع، ووضع استراتيجيات قصيرة المدى ومتوسطة وطويلة المدى، بالإضافة الى العديد من التدخلات التي قامت بها منظمات ومؤسسات دولية من أجل دعم الشعوب الضعيفة والتي تعاني حالة انعدام حادة للأمن الغذائي، وقدر عدد الدول الافريقية التي يعيش معظم سكانها حالة اللاأمن الغذائي بـ 36 بلدا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القوانين

1-قانون رقم 08-16، المؤرخ في 03 أوت 2008 متضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46.

ثانيا: المؤلفات

1. إبراهيم أحمد عبد الغفور، الأمن الغذائي: مفهومه، قياسه ومتطلباته، عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014.

2. محمد أحمد السريتي ، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000.

3. محمد رفيق أمين حمدان، "الامن الغذائي نظرية ونظام تطبيق"، دار وائل للنشر الأردن، ط1، 1999.

ثالثا: المجلات والمقالات

1. الزراعة والتنمية في الوطن العربي. مجلة جامعة الدول العربية، العددان 1 و2، القاهرة، 2009.

2. أسامة أب ورشيد، الأزمة الأوكرانية، إعادة بعث الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2014.

3. أسلند أندرز، التحرر الاقتصادي في روسيا: دروس لليبيا، مركز روبارت شومان، 2021.

4. أماني عبد الغني، غادة غالب، نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم، مركز المصري للدراسات والمعلومات، مصر،2013.

5. باسم راشد، تهديد جيواستراتيجي، حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 169.

6. بشير نافع، الازمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.
7. جورج فبشان، أوكرانيا القرم في السياسة الروسية. تر: محمود الحوثاني. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.
8. جوزيه غرازيانودا سيلفا وآخرون، "برنامج القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية" (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012).
9. خضران عبد الحميد الزهراني، صديق الطيب منير: الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية– الواقع والتطلعات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
10. سلاطنية بلقاسم، "معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بسكرة، العدد05، جوان 2009.
11. السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 169.
12. شمامة خير الدين، محمد لخضر دراغلة، البعد الغذائي للأمن الإنساني، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، العدد 12، جانفي 2018.
13. الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد. 10، جوان 2003.
14. عزت ملوك قناوي، "الأمن الغذائي العربي". المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 26/25 سبتمبر 2002.
15. علي صباح صابر، الأزمة الروسية الأوكرانية (الأسباب والتداعيات)، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والإجتماعية، العدد 35، 2022.

16. علي موفق، سياسة التجديد الريفي ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد4، مصر ،2012.

17. فلاح سعيد جبر، "الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي"، مجلة عالم فكر2 (1987).

18. محمد سمير مصطفى، "الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد.52، 2010.

19. محمد صفوان بولات، أوكرانيا وإنفصال القرم الواقع والحال، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.

20. محمد علي الخوري، الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية، أبو ظبي: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022.

21. محمود عبد العاطي، عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، مركز الأهرام، مصر، 2010.

22. مزاحم ماهر علي، الآثار الاجتماعية لمشكلة الغذاء، مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد2، العراق، 2005.

23. منال هاني، الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد: 2، 2022.

24. وسن احسان عبد المنعم ، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل دول البريكس نموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة (58)، 2020.

25. يسرى الشرقاوي، الشراكة الشرقية: تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، مركز الأهرام، مصر، 2009.

26. يوسف أزروال، الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجذور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر)، مجلة الحوار الثقافي، جامعة مستغانم.

ثالثا: الأطروحات والرسائل

1. ريم قصوري، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 2012.
2. سلام سميرة، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون تخصص: القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.
3. علي حسني، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2016.
4. هندي غاندي سليمان، أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياسي في روسيا، أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، سوريا: جامعة دمشق، 2017.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. بوعشة مبارك، قيطوني إيمان، "تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاعة الزراعة العضوية في الوطن العربي"، الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية الأمن الغذائي للعالم العربي، المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2011، جامعة سكيكدة.
2. عائشة نصاب، "إعادة الاعتبار لسكان الارياف: استدامة الأمن الغذائي "(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 23-24 نوفمبر، 2014.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. منظمة الاغذية والزراعة FAO، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، المؤتمر العالمي للأغذية، 1996،روما.

https://www.fao.org/3/W3613A/W3613A00.htm

2. لجنة الأمن والغذاء العالمي، الدورة الأولى لجماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة خطوط توجيهية تطوعية، إيطاليا

www.FAO.org2003

3. محمد صالح عمر، يوم الغذاء العالمي، لماذا افريقيا قارة غنية وأهلها جائعون، 2022/10/16.

https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/16/%D9%8A%D9%88%D9%85.

4. منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، روما، 2018.

https://www.fao.org .

4. دراسة واقع الأمن الغذائي في إفريقيا وتحولاته خلال الربع الأول من عام 2022، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، 2022/05/22.

https://www.maatpeace.org/ar/%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%B9D9%88%D8.

5. رامي القليوني، ما تريد معرفته من الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، موقع العربي، 2020.

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D9%85%D8%A7-

6. نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات، التمويل والتنمية، موقع مجلة التمويل والتنمية، جوان 2022.

https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/06/the-sanctions-weapon-mulder.

7. صندوق النقد الدولي، التضخم وعدم اليقين. 2022.

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022.

8. فريد بلحاج، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مدونات البنك الدولي، مارس 2022.

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded-stress-impact-war-ukraine-middle-east-and-north-africa.

9. أحمد محمد فهمي، مرام أكرم كمال، ميار هاني أحمد: عام على الحرب (الروسية–الأوكرانية): كيف ألقت بظلالها على مختلف مناطق العالم، مقال منشور مركز شاف

للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وافريقيا)، 2023/03/02.

https://shafcenter.org/%D8%B9%D9%80%D9%80%D8%A7%D9%85

10. الإقرار بوجود أزمة غذاء عالمية وضرورة معالجتها، مقال منشور في موقع مجموعة البنك الدولي، 2023/05/01.

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2023/01/05/recognizing-and-tackling-a-global-food-crisis

11. العالم يواجه مجاعة تستمر سنوات بسبب اجتياح أوكرانيا، مقال منشور على موقع أخبار العرب، الاثنين 2022/07/8

https://alarab.news/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85.

12. تحديث الأمن الغذائي/استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، تدابير البنك الدولي.

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update

13. كنري سينج: الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الاوكرانية: موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تم النشر بتاريخ 2022/06/01.

https://ecss.com.eg/19551

14. موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البيان المشترك الثالث لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية،2023/2/8.

https://www.fao.org/newsroom/detail/joint-statement-by-the-heads-of-fao-imf-world-bank-wfp-and-wto/ar

15. موقع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والبنك الدولي، 2023.

https://www.ifpri.org/news-release/press-briefing-new-report-repurposing-agricultural-support-transform-food-systems

16. موقع المفوضية الأوروبية، اجراءات الاتحاد الأوروبي، الأمن الغذائي العالمي.

https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2022-2026/stronger-europe-world/eu-actions-enhance-global-food-security_ar

17. أزمات الغذاء: 210 مليون يورو مساعدة الفئات الأكثر ضعفا، 14 نوفمبر 2022.

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_22_6448

18. حسن رزاق، هكذا تؤثر الحرب بأوكرانيا على إفريقيا.. نحو نصف دولها رفضت إدانة روسيا، موقع الجزيرة، 2022/03/19

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/5/9/%D9%83%D9%8A%D9%81

19. وعد المعايطة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على القارة الافريقية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 46، 2 أوت 2022.

www.asjp.net

20. صورة بالأرقام.. هذا ما فعلته حرب أوكرانيا في غذاء إفريقيا، موقع سكاي نيوز عربية، 2023/02/25.

https://www.skynewsarabia.com/world/1600344-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-

21. منظمات دولية تحذر: أزمة غذاء ومناخ وشيكة في الشرق الأوسط وأفريقيا جراء الحروب، 2022/10/22.

https://mubasher.aljazeera.net/news/2022/3/22/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA.

22.أحمد عليبة، مصر تراهن على عدم الانحياز، موقع أوريان 21، 2023/03/01.

مصر تراهن على عدم الانحياز – أحمد عليبه (orientxxi.info)

23. الأمم المتحدة: إفريقيا تواجه أزمة "غير مسبوقة" بسبب حرب أوكرانيا، موقع أكاديمية DW عربية، 2022/10/06.

https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85

24. اقتصاد أوكرانيا، موقع سفارة قطر في أوكرانيا (بدون تاريخ)، تم الولوج الى الموقع بتاريخ 2023/05/14.Kyiv.embassy.quatar embassy

فهرس الجداول والمحتويات

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــوان	الصفحة
الجدول رقم 1	عدد الذين يعانون نقص التغذية على الصعيد العالمي (بالمليون) بين: 2005 - 2019	22
الجدول رقم 2	مقياس انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014-2019	23
الجدول رقم 3	النسبة المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية	41
الجدول رقم 4	توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (بالمائة)	48

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
آية قرآنية	
شكر وعرفان	
المقدمة	أ- و
الفصل الأول: الأمن الغذائي في الدول الافريقية	
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني	9
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني	09
المطلب الثاني: مفاهيم حول الأمن الغذائي	11
المطلب الثالث: مؤشرات ومستويات الأمن الغذائي	13
الفرع الأول: مؤشرات الأمن الغذائي	13
الفرع الثاني: مستويات الأمن الغذائي	16
المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي	18
المبحث الثاني: واقع ومشكل انعدام الأمن الغذائي الافريقي	21
المطلب الأول: واقع الأمن الغذائي الإفريقي قبل الحرب الروسية-الأوكرانية	21
المطلب الثاني: مشكلة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا	24
الفرع الأول: أسباب انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا	25
الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا	26
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: الأزمة الروسية-الأوكرانية (دراسة الأسباب ومكانة اقتصاد الدولتين وتبعاته على الاقتصاد العالمي)	
المبحث الأول: جذور الحرب والأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا	32
المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى الحرب	32
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا	37
المبحث الثاني: مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي	39
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الروسي ومكانته عالميا	39
المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد الأوكراني ومكانته عالميا	41
المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي	44
المطلب الأول: تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني	44
المطلب الثاني: تبعات الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي	46

خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي الافريقي	
المبحث الأول: انعكاسات الحرب على الأمن الغذائي العالمي	54
المطلب الأول: تأثير الحرب على سلاسل إمدادات الغذاء في العالم	54
المطلب الثاني: إجراءات إدارة الأزمة والاستعداد للمستقبل	58
المبحث الثاني: انعكاسات الحرب على الأمن الغذائي الافريقي	64
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على افريقيا	64
المطلب الثاني: تأثير الحرب على واردات القارة السمراء من المواد الأساسية والأمن الغذائي عموما	67
المبحث الثالث: الإجراءات المتبعة لمجابهة انعدام الأمن الغذائي الإفريقي بسبب الحرب	73
المطلب الأول: الجهود الافريقية المشتركة للتكامل من أجل تحقيق الأمن الغذائي	73
المطلب الثاني: إجراءات المنظمات الدولية للتعامل مع الأزمة	74
خلاصة الفصل	76
خاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	81
فهرس الجداول	89
فهرس المحتويات	90